الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر – لوادي –

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم التجارية

تخصص: تجارة دولية

أثر إنخفاض أسعار البترول على ميزان المدفوعات الاقتصادي الجزائري (2014-2020)"

إعداد الطلبة:

يوسف بوذينة

محمد يزيد ساري نصر

بن عمر عبدالل

تحت إشراف :

د.وكيل ليلى

المناقشة:

الاسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
د. عيشوش الحافض	دكتور	رئيس	جامعة حمه لخضر – الوادي
د. وكيل ليلى	دكتور	مشرف	جامعة حمه لخضر – الوادي
د. عياشي عبد الله	دكتور	مناقش	جامعة حمه لخضر – الوادي

السنة الجامعية : 1441-1442هـ / 2021-2022م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر – لوادي –

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية

القسم: العلوم التجارية

تخصص: تجارة دولية

أثر إنخفاض أسعار البترول على ميزان المدفوعات الاقتصادي الجزائري (2014-2020)"

إعداد الطلبة:

يوسف بوذينة

محمد يزيد ساري نصر

بن عمر عبدالل

تحت إشراف :

د .وكيل ليلى

المناقشة:

الاسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
د. عيشوش الحافض	دكتور	رئيس	جامعة حمه لخضر – الوادي
د. وكيل ليلى	دكتور	مشرف	جامعة حمه لخضر – الوادي
د. عياشي عبد الله	دكتور	مناقش	جامعة حمه لخضر – الوادي

السنة الجامعية : 1441-1442هـ / 2021-2022م

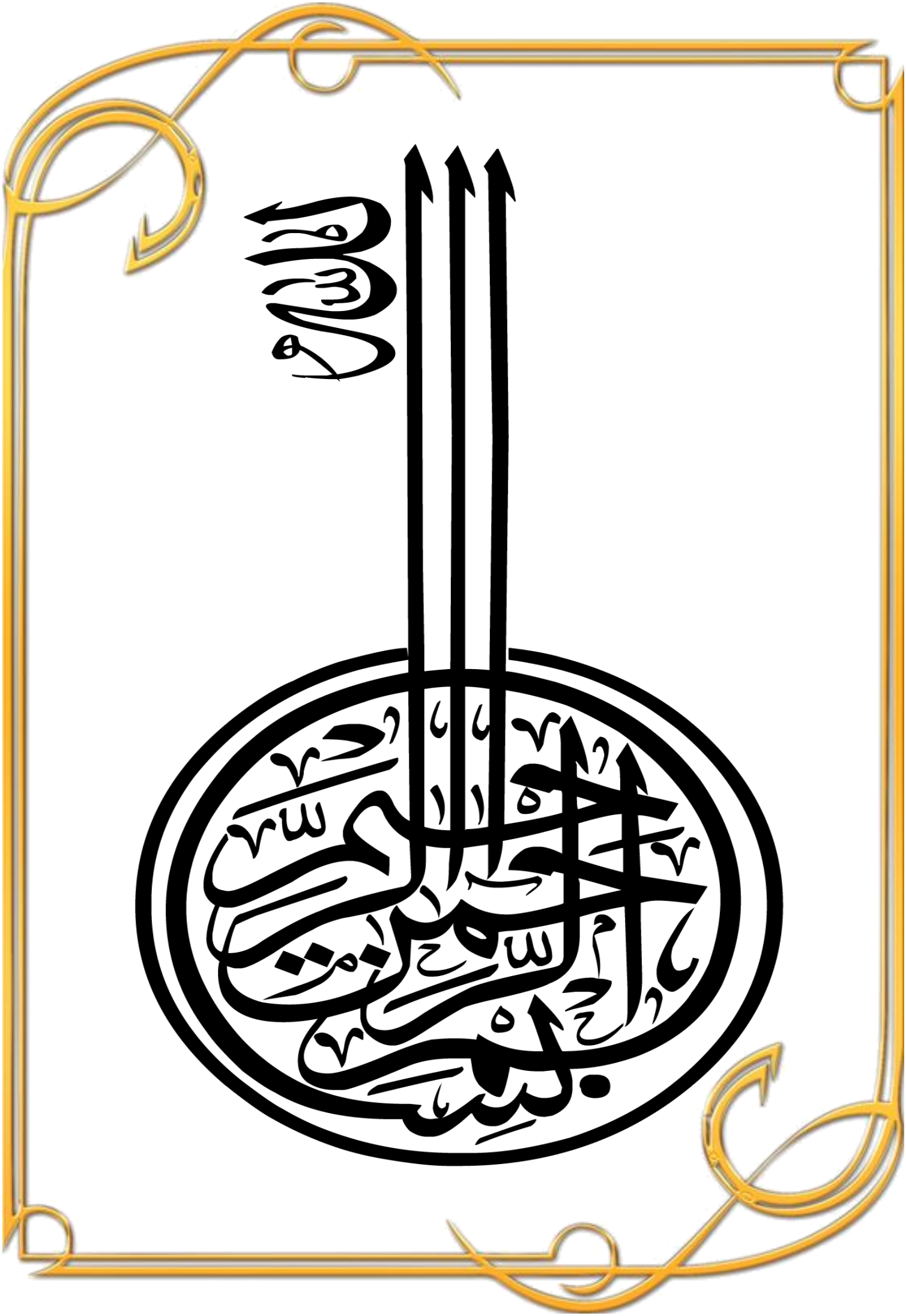

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين محمد ﷺ

الهى لا يطيب الليل إلا بشكرك ، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ، ولا تطيب الاخرة إلا بعفوك ، وتطيب الجنة إلا برؤيتك لك الشكر والحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك .

الشكر والحمد اولا واخرا لله سبحانه وتعالى الذي هدانا إلى سبيل الرشاد وألهمنا من العلم والعمل ما يشد

أزرنا في هذه الحياة و أمدنا بالقوة والعزيمة والإرادة لإتمام وانجاز هذا البحث أما بعد :

نتقدم بخالص الشكرو تقدير وعرفان التي ساهمت بمجهودها وافكارها العلمية من البداية وحتى النهاية

الأستاذة وكيل ليلى لقبولها الإشراف على هذا العمل.

كما نتوجه للامتنان والشكر الجزيل إلى والدينا جميعا

وإلى كل زملاء دفعتنا العلوم التجارية 2021-2022

وختاما نتقدم بالشكر للوالـــــدين الكريمين أطـــال الله في عمرهـــــما.

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة لقبولهم مناقشة مذكرتنا

يوف

يزيد

عبد الله

الملخص:

تناولت هذه الدراسة أثر انخفاض أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري 2014-2020 يعتبر موضوع انخفاض أسعار البترول في الوقت الحاضر أحد الظواهر التي تواجه معظم دول العالم، وبالأخص الاقتصاديات البترولية، والجزائر كدولة بترولية تتأثر بهذه الظاهرة وعليه كانت محل بحثنا.

حيث تم التطرق إلى قياس اثر انخفاض اسعار البترول على ميزان المدفوعات من خلال جانب نظري حول ميزان المدفوعات من مفاهيم وأهمية وغيرها، وأيضا البترول ومفاهيمه وأنواعه وخصائه بصفة عامة وتحليل اثر العلاقة بينهما وجانب تطبيقي قمنا فيه بتحليل و دراسة اثر انخفاض الأسعار على ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات- انخفاض- البترول- الجزائر- اسعار.

Summary:

This study dealt with the impact of the drop in oil prices on the Algerian balance of payments 2014-2020.

Where it was addressed to measure the impact of the decline in oil prices on the balance of payments through a theoretical aspect about the balance of payments of concepts, importance and others, as well as petrum and its concepts, types and characteristics in general, and the analysis of the impact of the relationship between them and an applied aspect in which we analyzed and studied the impact of the decline in prices on the balance of payments.

Keywords: **balance**, decline, oil, Algeria, prices

.

فهرس المحتويات:

الاهداء.....

شكر وعرفان.....

الملخص: .....

المقدمة.....أ

الفصل الأول

عموميات حول أسعار البترول وميزان المدفوعات

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول آليات وتحديد أسعار البترول 6

المطلب الأول: تعريف البترول وأنواعه وخصائصه.....6

الفرع الأول: تعريف البترول 6

الفرع الثاني: أنواع البترول 8

الفرع الثالث: خصائص البترول.....9

المطلب الثاني: ماهية تسعير البترول والعوامل المؤثرة فيها 10

الفرع الأول: تعريف السعر البترولي 10

الفرع الثاني: أنواع أسعار البترول 11

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على أسعار البترول.....12

المبحث الثاني: ماهية ميزان المدفوعات.....15

المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات.....15

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات:.....15

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات.....16

الفرع الثالث: مكونات ميزان المدفوعات. 16

المطلب الثاني: الهيكل، الوظائف و العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات 20

الفرع الأول: هيكل ميزان المدفوعات 20

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات. 30

المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات..... 31

الفرع الأول: توازن ميزان المدفوعات 31
الفرع الثاني: اختلال ميزان المدفوعات 32
الفرع الثالث: أليات تسوية الخلل في ميزان المدفوعات 33
خلاصة الفصل: 35

الفصل الثاني

تحليل أثر تقلبات اسعار البترول على ميزان المدفوعات

تمهيد: 38
المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات للفترة 2014-2020. 38
المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات للفترة 2014-2016..... 38
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على توازن ميزان المدفوعات للفترة 2017-2020..... 40
الفرع الأول: أسعار البترول خلال الفترة 2017-2019. 40
الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات. 41
المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير لأسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري. 43
المطلب الأول: الطريقة و الأدوات المستعملة 43
المطلب الثاني: الأسلوب القياسي المتبع في الدراسة..... 44
الفرع الأول: دراسة الاستقرائية:..... 44
الفرع الثاني: إجراء اختبار الحدود: 44
الفرع الرابع: تقدير نموذج تصحيح الخطأ: 44
الفرع الخامس: تشخيص النموذج:..... 44
خلاصة الفصل: 46
الخاتمة 47
قائمة المصادر والمراجع..... 50

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	شكل يوضح التركيبة الهيدروكاربونية للبترول	09
(02-01)	الشكل يوضح تقلبات أسعار البترول الخام للفترة 2020/1861 .	17
(03-01)	شكل يوضح يوضح مخطط هيكل ميزان المدفوعات	36
(04-02)	الشكل يوضح أسعار البترول و أثرها على ميزان المدفوعات	49
(05-02)	الشكل يوضح اثر أسعار البترول على ميزان المدفوعات.	51

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	الجدول يوضح يوضح المعدل العام لنسب العناصر المكونة للبترول	10
(02-01)	الجدول يوضح يوضح أنواع البترول الخام لبعض الدول المنتجة	11
(03-02)	الجدول يوضح أسعار البترول خلال الفترة 2014-2016. الوحدة: دولار/ البرميل	46
(04-02)	الجدول يوضح أسعار البترول و أثرها على ميزان المدفوعات	48
(05-02)	الجدول يوضح أسعار البترول في سنوات 2017، 2018، 2019، 2020	49
(06-01)	الجدول يوضح اثر أسعار البترول على ميزان المدفوعات	50

المقدمة

المقدمة:

المقدمة:

لقد ساهم التوزيع غير المتوازن للبترول بين مختلف دول العالم في نشأة سوق عالمي للبترول يتم من خلاله تبادل السلع البترولية بين الدول المنتجة والمستهلكة، وتعد الجزائر من بين الدول النامية المصدرة للنفط، ومن بين الدول الأقل تنوعا في صادراتها، فقد لعب البترول دورا كبيرا في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وخصوصا منذ تأميم السلطات الجزائرية المحروقات في 24 فيفري 1971، حينها تغيرت الأوضاع في الجزائر بانضمامها إلى منظمات دولية خاصة بالنفط منها منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول.

تعتبر العائدات النفطية هي المورد الأساسي لبناء الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمتها في ترقية المبادلات التجارية الخارجية باعتبارها تشكل 98% من مجموع الصادرات الجزائرية، حيث لعبت حصيلة صادرات قطاع المحروقات دورا أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر وذلك بالنظر إلى أن عوائد هذا القطاع كانت ولا زالت تساهم بشكل مباشر في تمويل البرامج الاقتصادية وان أي تغير في السوق العالمية ينعكس على أسعار البترول سواء بالصعود أو النزول مما ينعكس على الصادرات من المحروقات الارتفاع أو الانخفاض بدرجة الأولى وبدرجة الثانية على إجمالي صادرات ،وأيضا الواردات مرتبطة بما تحققه من عوائد مالية من الصادرات وبما أن الصادرات والواردات تؤثر على الميزان التجاري ورصيده بالسلب و الإيجاب.

1- الإشكالية:

ما مدى تأثير إنخفاض أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة الممتدة من 2014-2020؟

2- الأسئلة الفرعية:

- ما هي ملامح وانعكاسات انخفاض اسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري؟
- إلى أي مدى يؤثر إنخفاض الأسعار البترولية على ميزان المدفوعات؟
- ما هي أهم مكونات ميزان المدفوعات وآليات إعادة توازنه؟
- ما هي العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات؟ ذ

3- الفرضيات:

- من أسباب اختلال الميزان المدفوعات تأثر عوائد الصادرات وقيمة الوردات.
- يوجد تأثير كبير لتغير أسعار البترول على اختلال الميزان المدفوعات.
- تعتبر وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة مرهونة بتقلبات صادرات النفط.

4- مبررات اختيار الموضوع:

يمكن إيجاز أهم أسباب اختيار هذا الموضوع لاعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية تتمثل في:

- إن محاولة فهم ظاهرة إنخفاض أسعار البترول باعتبارها تتكرر بصفة فجائية واستخلاص أهم الدروس والنتائج، كان من بين الحوافز الدافعة للبحث في الموضوع.
- كون هذا الموضوع حديث الساعة ومجرياته تدعو وتحفز للبحث فيه.

5- أهداف الدراسة:

الهدف الاساسي هو تحليل وضعية ميزان المدفوعات الجزائري من خلال أثر ا فينخفاض أسعار البترول خلال فترة الدراسة المحددة و يمكن بلورة أهداف الدراسة في النقاط الآتية:

- تحليل مدى تأثير انخفاض أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر.
- تحليل أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول وأهم التقلبات التي شهدتها خلال فترة الدراسة.
- حاولة إبراز مدى جاهزية الاقتصاد الجزائري لتفادي لتقلبات أسعار النفط على أهم المتغيرات الاقتصادية وخاصتا ميزان المدفوعات.
- رصد تطور ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الانخفاض المستمر لأسعار البترول خلال فترة الدراسة.
- محاولة التطرق لتطور بعض الموازين الفرعية لميزان المدفوعات إثر جملة الانخفاض التي سجلتها أسعار البترول.
- معرفة كل من تقلبات أسعار البترول وكذا ميزان المدفوعات ومكوناته والتوازن و الاختلال فيه وآليات التصحيح.
- تحديد العلاقة بين أسعار البترول وميزان المدفوعات بمختلف حساباته.

6- أهمية الدراسة:

تكتسي دراسة أسعار النفط والميزان التجاري أهمية بالغة نظرا للاعتبارات التالية:

- لأن البترول يعتبر من أهم المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي للبلد.
- لأن ميزان المدفوعات هو الصورة التي توضح وضعية البلد الاقتصادية
- لأن القطاع البترولي يكتسي أهمية بالغة في معظم دول العالم، حيث أنه لم يعد كمصدر للطاقة فقط بل أصبح كمصدر للتمويل.
- لأنه يقوم بعرض وتحليل وقياس مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على رصيد ميزان المدفوعات.

7- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- **حدود مكانية:** من خلال دراسة حالة الجزائر كبلد نفطي.
- **حدود زمنية:** حيث اخترنا فترة الدراسة من2014-2019

8- منهجية الدراسة:

لقد استخدمنا في هذه الدراسة كل من :

- المنهج الوصفي والذي يخص الجانب النظري ويتم من خلاله معرفة العوامل التي تؤثر فيها أو تتأثر بها وهي متمثلة في أسعار البترول وميزان المدفوعات.
- الأسلوب التحليلي والاستقرائي وتم استخدامهما في الجانب التطبيقي وبهما يتم معرفة مسبباتها والعناصر المؤثرة فيها من خلال الإحصائيات والوثائق واستخراج المعلومات وتحليل المعطيات.

9- الدراسات السابقة:

❖ دراسة "موري سمية" أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص مالية دولية بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2014-2015.

والذي تناول الباحث فيها مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول وعجز السلطات الجزائرية في خلق موازنة بين مختلف القطاعات الاقتصادية مما ساهم في انفراد المحروقات بقيادة الاقتصاد الوطني.

وإمكانية تجسيد التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال التغير في العديد من المجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لتتجاوب مع أي ظرف طارئ يحدث على المستوى الوطني ومواكبة التطورات العالمية.

- ❖ دراسة "د.السعيدي وصاف" قراءة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2009-2018،المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد الخامس، المملكة العربية السعودية، جوان 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2005-2018 في ظل أزمتين مرتا على الاقتصاد الجزائري والعالمي (الأزمة المالية العالمية لسنة 2009، وبعدها أزمة انخفاض أسعار النفط بداية من سنة 2014).

وقد خلصنا في نهاية هذه الدراسة إلى أن الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري سجل حالة فائض في المرحلة الأولى من فترة الدراسة من 2005-2013، قبل ان يعرف حالة عجز في المرحلة الثانية من فترة الدراسة من 2013-2018، نتيجة للتذبذب الذي مر به سوق النفط العالمية .

وفي الفترة ما بين سنة 2005و 2015 شهدت عوائد الجزائر الناتجة من الصادرات النفطية نموا معتبرا، بالإضافة إلى التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين التي تقدر بأكثر من 52 مليار دولار، أما في جانب المدفوعات فقد توزعت مدفوعات الجزائر بين واردات السلع المنظورة 81% وغير المنظورة 19% بمبلغ اجمالي يتجاوز 735 مليار دولار خلال فترة الدراسة

10- صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبات الدراسة في:

- ضيق الوقت المحدد لإنجاز الدراسة بالمقارنة مع أهميتها و الأهداف المرجوة منها.
- صعوبة الحصول على بيانات الدراسة.
- قلة المراجع من الكتب التي تناولت هذا الموضوع وخاصة في جانب أسعار البترول.
- تضارب في الإحصائيات في الأرقام واختلافها من هيئة إلى أخرى مثل البنك الجزائر و الديوان الوطني الإحصاء وصندوق النقد العربي.

11- هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم دراستنا إلى جانبين:

جانب نظري تطرقنا فيه في المبحث الأول إلى عموميات حول أسعار البترول بالإضافة إلى تعريفه وبيان أنواعه و أيضا أسعار البترول و أنواعها والعوامل المؤثرة فيها، وفي المبحث الثاني تناولنا الأسس النظرية لميزان المدفوعات من خلال تعريفه وبيان أهميته وعناصره إلى جانب التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات واليات التسوية. وجانب تطبيقي قمنا في المبحث الأول بدراسة تحليلية لتطورات أسعار البترول وميزان المدفوعات في الجزائر للفترة من 2014-2020، وفي المبحث الثاني قمنا بدراسة قياس اثر تقلبات الأسعار على ميزان المدفوعات

الفصل الأول:

عموميات حول أسعار البترول وميزان المدفوعات

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول آليات وتحديد أسعار البترول

يمثل البترول أهم مصدر من مصادر الطاقة في العالم، كونه مورد اقتصادي واستراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها اليومية، وفي كافة المجالات حيث تشهد هذه المادة الناضبة طلبا مت ازيدا ومستم ار، خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى، لذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفاهيمحول البترول

المطلب الأول: تعريف البترول وأنواعه وخصائصه

الفرع الأول: تعريف البترول

إن استخدام كلمة أو مصطلح النفط ليس موحدا في جميع الأوساط العلمية عامة أو الجامعية منها تحديدا، سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام، فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بتر ول لأن أصلها لاتيني، أما بلدان أوروبا الشرقية ذات الأصل السلافي فيستخدمون كلمة نفط بدلا من بترول، أما في منطقتنا العربية من محيطها إلى خليجها منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين، علما بأن الكلمتين (النفط أو البترول) يعنيان نفس المادة، رغم أن البترول أكثر وضوحا في دلالته الموضوعية والعلمية في تجسيد معنى هذه المادة.[1]

يبدو أن كلمة البترول تنطبق على الهيدروكربونات السائلة فهي مرادفة لكلمة زيت الصخر وتعني Petruleum وتتسع في الاستخدام لتشمل الغاز الطبيعي Gaz Naturel أيضا وكلمة بترول هي في الأصل Petr زيت + Oleum صخر وهي كلمة لاتينية بمعنى زيت الصخر.[2]

ويعتبر البترول مادة بسيطة ومكبة في ذات الوقت، فهو بسيط من حيث انه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منها.[3]

مثلما هو موضح في الشكل التالي :

[1] أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي ج1، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013، ص6.

[2] قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009/2008، ص2.

[3] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص 7

الشكل رقم (01-01): يوضح التركيبة الهيدروكاربونية للبترول

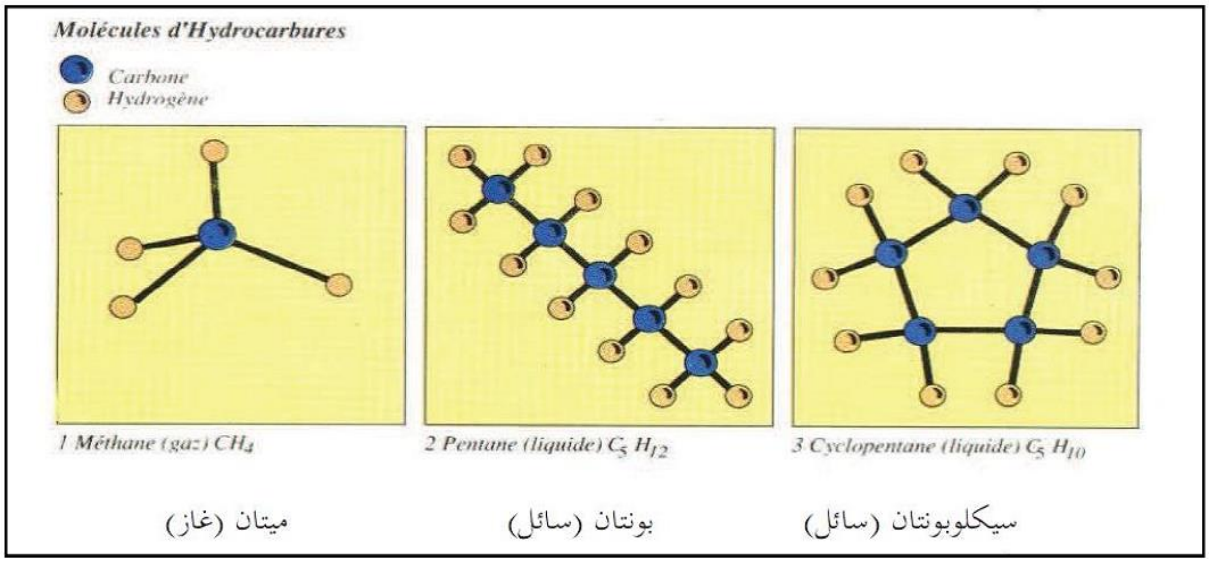

المصدر: أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص 7

و عليه يمكن تعريف البتر ول من حيث تركيبه على أنه خليط معقد من غازات وسوائل ومواد صلبة من الهيدروكربونات والمركبات العضوية الأخرى، ويتفاوت تركيبه بشكل كبير من نوع إلى آخر، والمركبات العضوية كما هو معروف تتألف من الكربون والهيدروجين، وعناصر أخرى كالأوكسجين والنيتروجين والكبريت، كما يحتوي البترول على آثار من بعض العناصر المعدنية، كالحديد والفانديوم والنيكل. ويشكل الميثان CH4، والإيثان C2H6، والبر وبان C3H8، والبيوتانC4H10 نسبة عالية من الهيدروكربونات المكونة للبترول. والجدول التالي يوضح المعدل العام لنسب العناصر المكونة للبترول.[1]

الجدول رقم (01-01): يوضح المعدل العام لنسب العناصر المكونة للبترول

العنصر	النسبة المئوية
الكربون	82-87
الهيدروجين	11-15
الكبريت	0.2-4
الأوكسجين	1
الفسفور	أقل من 1%
المازوت	0.1

[1] أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص 7

الرماد	0.05 -011

المصدر: أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص 8

الفرع الثاني: أنواع البترول

البترول الخام المتواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له، إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم، فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيميائية، أو بالكثافة أو اللزوجة أو بحسب احتوائه على المادة الكبريتية، وان مصطلح درجة الكثافة النوعية، هو عبارة عن معيار أو مؤشر لمعرفة وجود البترول، فدرجة الكثافة النوعية تتراوح بين 1-60 درجة فكلما كانت درجة الكثافة النوعية عالية دلت على كون ذلك البترول من نوعية جيدة، أي بترول خفيف وكلما كانت درجة الكثافة منخفضة كان البتر ول من نوعية غير جيدة أي كونه بترولا ثقيلا.

إن درجة الكثافة النوعية للبترول تصنف إلى ثلاثة أقسام رئيسية عادة وهي كالاتي:[1]

1. الدرجة العالية وهي رمز للبترول الخفيف، والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة تكون من 52 دجة فما فوق.
2. الدرجة المنخفضة وهي رمز للبترول الثقيل، والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة تكون من 52 درجة دون.
3. الدرجات الوسطى وهي رمز للبترول المتوسط ذي النوعية المتوسطة للمنتجات البترولية مثل: زيت الغاز وزيت ديزل وزيت التشحيم، و يكون مدى الدرجات النوعية بين 52 وحتى 52 درجة.

الجدول رقم (01-02): يوضح أنواع البترول الخام لبعض الدول المنتجة

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة API النوعية	% الكبريت	نوع المنتجات البترولية المستخرجة %		
				خفيفة	متوسطة	ثقيلة
السعودية	متوسط	34.2	1.6	20.5	1.00	48.50
	ثقيل	".27	2.84	16.00	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.36	25.30	55.23
إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.00
العراق	خفيف	36.1	1.88	25	30.60	44.40

[1] محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 08

	متوسط	34.0	1.95	22.00	28.00	50.00
الجزائر	خفيف	44.00	0.14	35	36	29
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.00	40.00	48.00
ليبيا	خفيف	39.2	0.45	26.2	31.7	42.2

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على موقع www.opec.org بتاريخ 2022/03/08.

تحليل الجدول رقم: 01-01 الذي يوضح أن البترول الخام السعودي المعروف بنفط القياس الذي أخذته منظمة الدول المصدرة للبترول كمقياس لتحديد الأسعار على أساسه، وعليه تقوم الدول المصدرة بتحديد سعر بترولها بالزيادة أو بنقصان في درجة الكثافة بمقارنة مع بترول الأساس ،لان نوعية البترول هي التي تحدد سعره نظرا مكونات هذا النوع .

الفرع الثالث: خصائص البترول

1- الكثافة النسبية والوزن النوعي:

إن مصطلح درجة الكثافة النوعية هو عبارة عن معيار أو مؤشر لمعرفة نوعية وجودة النفط.فدرجة الكثافة النوعية تتراوح بين 1 و 60 درجة.فكلما كانت درجة الكثافة النوعية عالية، دلت على كون النفط من نوعية جيدة (أي نفط خفيف) و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعره.و كلما كانت درجة الكثافة منخفضة، كان النفط من نوعية منخفض أو غير جيدة أي كونه نفطا ثقيلا، مما يجعل سعره منخفضا، وتحسب الكثافة النوعية عن طريق المعادلة التي وضعها معهد البترول الأمريكي في شكل رقم صحيح وكسر عشري ثم يقرن به الحروف الثلاث الأولى من اسم API وهي:[1]

$$\text{درجة API} = \frac{141.5}{\text{درجة كثافة النفط الخام عند درجة (60)}} - 131.5$$

أن للفروق النوعية الأخرى فقد أصبح الفرق في نسبة الكبريت من أهم الفروق النوعية التي تميز بين أسعار النفط الخام، على أساس أنه كلما قلت نسبة الكبريت في النفط الخام كلما زادت قيمته. نظرا لتعاظم الاهتمام بنظافة البيئة وأصبحت الخامات ذات نسبة الكبريت الأقل، تحصل على علاوة تماثل القيمة اللازمة لتخفيض نسبة الكبريت إلى المستوى الذي تسمح به القوانين المعمول بها في الدول المستوردة.

2- مقاييس الوحدة البترولية: هناك مقاييس محدد لقياس البترول إما ان تكون من جانب الحجم او الوزن

[1])قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الكلية في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،2008-2009، ص1.

1.2جانب الحجم: تتمثل في:

أ- **البرميل**: وهي وحدة قياس أمريكية الأكثر استعمالا في العالم ،وهو ما يعادل 159 لتر.

ب- **المتر مكعب**: وهو وحدة قياس تعادل 28.6 برميل وتستعمله دول اوربا الغربية مثل فرنسا و المانيا.

2.2 الوزن: وهنا يعتمد على الطن كوحدة قياس هي:

- الطن الطويل يعادل 10006 كلغ.
- الطن المتري يعادل 999 كلغ.
- الطن القصير يعادل 906 كلغ.[1]

المطلب الثاني: ماهية تسعير البترول والعوامل المؤثرة فيها

يعتبر البترول داخل السوق البترولية أهم نشاطات الصناعة النفطية لذا تلجأ الأطراف الفاعلة والمكونة للسوق إلى وضع تسعير لمختلف أنواع النفط والتي بدورها تنقسم إلى عدة أنواع إلا أن السعر داخل السوق تتحكم فيه مجموعة من المحددات وله عوامل تأثر فيه ومنه أي تغير فيها يؤثر في سعر النفط الذي بدوره ينتج أثار إيجابية أو سلبية على السوق.

الفرع الأول: تعريف السعر البترولي

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو لا يتعادل معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من قيمة ذلك الشيء، ومن خلال هذا التعريف فإن السعر البترولي يعكس قيمة المادة أو السلعة البترولية معبرا عنها بالنقود.[2]

ويعتبر السعر البترولي تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال فترة زمنية محددة، نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، سياسية،، اجتماعية، مناخية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها".

ونتطرق إلى تعاريف للسعر البترولي فيما يلي:

(*)Iهو عبارة عن الوزن النوعي :(gravity specific) وتعبر عن نسبة وزن حجم معين من المادة إلى وزن نفس الحجم من الماء، و نظراً لتغير حجم السوائل بتغيير درجة الحرارة و الضغط عليه يقاس وزن حجم معين من النفط المراد قياس وزنه النوعي عند ظروف قياسية وهي 16م oو ضغط جوي واحد، و يستخدم معهد البترول الأمريكي (Institute Petroleum American) مقياساً خاصاً به للتعبير عن الوزن النوعي.

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص 13.

[2] دواح بلقاسم ويعقوب مروة، مداخلة بعنوان: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري، مابعد البترول: المبادلات التجارية الأورومتوسطية، جامعة مستغانم، أكتوبر2018، ص2.

تعريف الأول: هو مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع تواز العرض والطلب ،بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص المواد، وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لترا ويعادل الطن المتري 8- 7 براميل حسب كثافة النفط

تعريف الثاني: السعر البترول يعرف على أنه قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محدد وتحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والمناخية، قيمة الشيء معبر عنها بالنقود و قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها، أي قد يكون اقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج.

ومن خلال هذه التعارف فإن (السعر يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود).

الفرع الثاني: أنواع أسعار البترول

وسنرى فيه أهم الأسعار البترولية المتعارف عليها:

1- **السعر المعلن (السعر الرسمي)**: وهو السعر المعلن رسميا عن قيمة البترول الخام، و المحدد بوحدة نقدية في السوق من قبل الطرف العارض أو الشركة أو المؤسسة النفطية، وذلك وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها. وقد ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1226، عندما أعلنت شركة ستاندرد اويل نيوجرسي عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر، ثم استمر العمل بهذا النوع من الأسعار داخل الولايات المتحدة و خارجها إلى غاية نهاية الخمسينات.[1]
2- **السعر الفوري**: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة وهذا السعر لا مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق بين الأط ارف العارضة والمشترية بصورة أنية .[2]
3- **السعر المتحقق**: السعر المتحقق (سعر السوق) هو السعر الذي كان يتفق عليه بين طرفين يتمتعان باستقلال تام، وقد كان هذا النوع من النشاط يتم عادة بين الشركات الصغيرة المتنقلة، التي كانت تفتقر لسوق خاص بها .[3]
4- **السعر الضريبي**: وهو يمثل كلفة البرميل النفطي المستخرج زائد الضرائب، التي تضاف إلى تلك الكلفة ويسمى أيضا بسعر الكلفة الضريبية، وفي الواقع فإن هذا السعر متداول داخل البلاد، وغير متداول على النطاق الخارجي.

[1] مُحَّد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1725، ص261-262.

[2] بوبكري رقية، عرباوي نور ليقين، مدى تأثير تقلبات اسعار البترول على الاقتصاد الج ازئري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وتسيير بترولي LMD، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 5615، ص12

[3] فوزية غالب عمر، د ارسة تذبذب اسعار النفط على المستوى العالمي والتحليلي الاحصائي للسلسلة الزمنية 5666-5667، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ال اربع والثلاثون، المجلد التاسع، البصرة: العراق، 5615، ص152.

5- سعر الإشارة: وهو عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، ويتم احتسابه بناءا على متوسط السعر المعلن والمحقق لعدة سنوات، ولقد أخذت به العديد من البلدان البترولية وطبقته مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1702 م وكذلك بين فنزويلا وشكات نفطية أجنبية عام 1709 م.[1]

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على أسعار البترول

العوامل المؤثرة في تقلبات سعر البترول تصنف العوامل المتدخلة في تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية.

1- العوامل الاقتصادية:

يعتمد الاستقرار في سوق النفط العالمي على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من البترول لأن البترول سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي، فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على البترول، ومن أهمها:[2]

الطلب العالمي على البترول: ينقسم الطلب على البترول إلى نوعين، فالأول يتمثل في الطلب بغرض الاستهلاك، حيث أنه يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت في زيادة الطلب على المنتجات النفطية كما أن زيادة استهلاك البترول لكل من الصين والهند أثر على الطلب العالمي على النفط.

أما النوع الثاني فهو الطلب بغر ض المضاربة " الأسواق المستقبلية" فقد عرفته الأسواق في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وذلك بدخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية بهدف تحقيق الأرباح مما أثر على الطلب العالمي على النفط.

2. العرض العالمي للنفط: تعتبر الإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط، لمواجهة احتياجاتها المحلية أو تصديره، ومن أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية،[3] من العوامل المؤثرة على العرض العالمي على النفط، كذلك الطلب على النفط وسعره يلعب دورا حيوياً في عرض النفط، كذلك المخزون التجاري والاستراتيجي يؤثر في حجم العرض وخاصة في التقلبات الموسمية، والمراقب للأحداث خلال الفترة يجد أن العوامل السابقة تحققت جميعها وأثرت في عرض النفط وبالتالي في مستوى الأسعار.[4]

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع نفسه، ص 502.

[2] عماد سالم محمد أبوميري، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2014/2000، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2016، ص36.

[3] عماد سالم أبوميري، المرجع نفسه، ص37 .

[4] عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، غزة، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص 334 .

ثانيا: العوامل الغير اقتصادية: وتتمثل في جملة من العناصر ظاهرها غير اقتصادي ولكنها تؤثر بشكل أو بآخر على أحد العاملين الاقتصاديين المذكورين سابقا(العرض أو الطلب) ونوجز هذه العوامل في:[1]

- العوامل الجيوسياسية: تلعب التوترات والاضطرابات عبر العالم دورا هاما ومؤثرا في تقلبات أسعار النفط كأحداث 11 سبتمبر 2001 .
- العوامل المناخية: وهي أسباب مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وموسم الأعاصير مثل مخاوف زيادة قوة الإعصار (دين) وتأثيره في منشأة النفط المكسيكية.
- عوامل نفسية:وهي لا تقل أهمية عن العوامل الأخرى كالخوف من تدني قيمة الدولار مقابل اليورو مما يدفع بالمستثمرين إلى استخدام النفط ملاذا آمنا في مواجهة ضعف الدولار.
- العوامل الفنية:تؤدي أعمال التطوير والصيانة الدورية نتيجة لحدوث مشاكل فنية أو حريق إلى وقف الإنتاج لفترة زمنية محدودة.
- عامل الندرة :كون النفط سلعة ناضبة فإن تأثير ذلك في تقلبات الأسعار أمر طبيعي.
- العوامل البيئية: إن للسياسات البيئية المنتهجة من طرف الدول أثر كبير في تقلب أسعار البترول ومشتقاته.[2]

والشكل التالي يوضح تقلبات أسعار البترول الخام نتيجة الأحداث العالمية المختلفة خلال الفترة 1861-2017، والمتمثلة في أحداث اقتصادية كاكتشافات جديدة لآبار في مناطق مختلفة من العالم، وأخرى غير اقتصادية كان لها أثر واضح في تقلبات أسعار البترول مثل غزو العراق للكويت وأحداث الربيع العربي.

[1] عماد الدين المزيني، المرجع نفسه، ص ص337-340

[2] عماد سالم محمد أبوميري، مرجع نفسه، ص46.

الشكل رقم (01-02): يوضح تقلبات أسعار البترول الخام للفترة 2020/1861 .

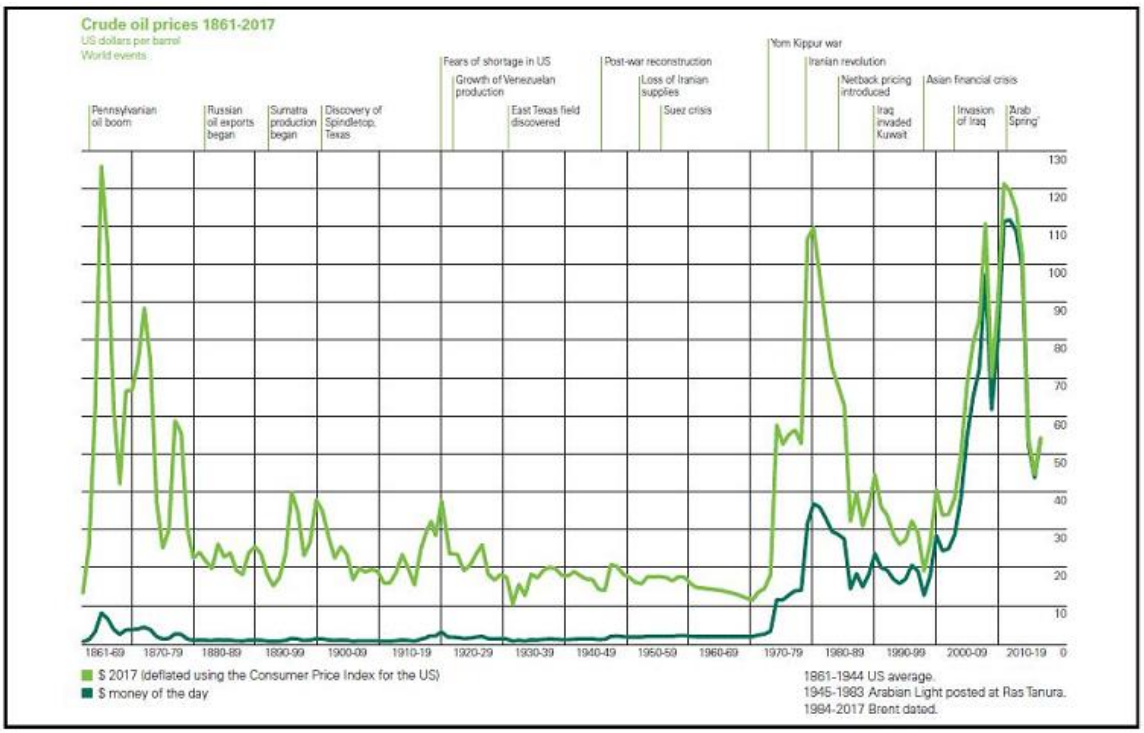

المصدر: عماد سالم مُحَمَّد أبوميري، مرجع نفسه، ص46.

المبحث الثاني: ماهية ميزان المدفوعات

ترتبط العديد من دول العالم مع بعضها البعض بالعديد من العلاقات والمبادلات، هذه الأخيرة يتطلّب تسجيلها وتسويتها وذلك عن طريق إجراء مدفوعات خارجية بين هذه الأطراف، حيث تقوم هذه الأطراف بتدوين كافة معاملاتها الاقتصادية التّي تتم بينها خلال السنة وبين مختلف البلدان، فتُدون كافّة الصادرات، و الواردات وحركة رؤوس الأموال من والى العالم الخارجي، جل هذه العمليات تُسجل أو بالأحرى يتألّف منها ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات

من التطورات الاقتصادية وانتقال الاقتصاديات العالمية من مغلقة إلى منفتحة على العالم الخارجي، أصبحت الدول مرتبطة مع بعضها البعض بمجموعة مختلفة من المعاملات الاقتصادية، فتنويع تبادل السلع والخدمات تترتب عنها صادرات للخارج مقابل واردات للداخل، بالإضافة إلى ما تحصل عليه الدولة من إعانات وقروض أو القيام باستثمارات في الخارج، أو قيام الأجانب باستثمارات في الداخل، وسوف نتطرق إلى تعريف ميزان المدفوعات والأهمية الكبيرة التي يحظى بها.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات:

أعطيت عدة تعار في لميزان المدفوعات نذكر منها:[1]

- **التعريف الأول:** يعرف ميزان المدفوعات أنه سجل للمعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها، و ذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة.
- **التعريف الثاني:** ميزان المدفوعات هو سجل منظم لجميع العمليات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين و غير المقيمين في دولة معينة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة.
- **التعريف الثالث:** نه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة و المقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

و من خلال التعاريف السابقة الميزان المدفوعات نستنتج تعريف شامل بأنه سجل متقم أر بيان حسابي شامل كل المعاملات الاقتصادية التي تم بين المقيمين في التوثة و المقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة و بزخة على التعاريف السايقة ما يلي:[2]

[1] نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي، الجزائر، دار بلقيس، 2011، ص، 212.

[2] أحمد الفاسي رابحي–نور الدين قدع، دور السياسة التجارية في علاج ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1970 – 2019)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العموم الاقتصادية والتجارية وعموم التسيير، علم العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، 2020، 2021، ص 17-18.

- يهتم ميزان المدفوعات بالمعاملات الاقتصادية الخارجية أي بين المقيمين أو غير المقيمين وأما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا يختص بما؟
- يقصد بالمقيمين الأتراك و الهيئات و الشركات التي تربطها بالدولة رابطة اقتصادية و لا يزعم أن ترضيها بالدولة رابطة سياسية وبالتالي يتدخل في اطار المقيمين
- الوطنيون هم الميمون بصفة دائمة و كذلك المتواجدين في الخارج بصفة مؤقتة
- الأجانب المتواجدين في الداخل بصفة دائمة باستنتاج المحتلين الحكومائهم من أعضاء السفارات و السلك القنصلي بصفة عارضة كالسياح
- كافة الشركات الوطنية و الأجنبية العاملة على أرض الوطن يصقة دائمة؛
- و يشمل أيضا مياهها الإقليمية و مجالها الجوي إضافة إلى الفن و الطائرات التي تحمل علم الدولة و أساعتيل الصيد في المياه الدولية التي تدار برحاياها؟
- لا توجت ثامن الحديد بداية الفترة الزمنية التي يقضيها الميزان، فهي ستورية تبدأ في جانفي أو أفريل گاليابان أو أن تكون الاثنية كمال معظم الدول المتقدمة الصادرات
- التسجيل في الميزان يكون وتفقا لمبتدأ القيد المزدوج ما يجعله متوازن حسانيا، وهذا لا يتقي افتاد كله في الواردات.[1]

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

تتجلى أهمية ميزان المدفوعات في الجوانب التالية:[2]

- يقدم معلومات هامة عن درجة ارتباط الاقتصاد القومي باقتصاديات العالم الخارجي؛
- مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه أمور البلاد؛
- تعتبر بيانات المدفوعات أداة للتقييم العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي؛
- يسمح بتنبؤ تطور أسعار الصرف؛
- يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد خاصة في المدى القصير.

وبدون شك يعتبر ميزان المدفوعات واحد من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد، حيث أنه يبين المركز التجاري للبلد والتغيرات في صافي مركزه كمقرض أو مقترض دولي، والتغير في احتياطاته من الذهب والعملات الأجنبية، فميزان المدفوعات يمكن أن يكون مفيدا جدا للسلطات النقدية للبلد، وهذا من خلال حساباته الفرعية.

الفرع الثالث: مكونات ميزان المدفوعات.

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص339.

[2] جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، ط 1، دار الأكاديميين، الأردن، 2014، ص ص 159-160.

ينقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات و موازين فرعية بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض، إلا أن جميعها يخضع نظريا لمبدأ القيد المزدوج حيث أن كل معاملة من المعاملات الدولية تسجل في الجانبين (الدائن والمدين).

فينقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى قسمين أساسيين هما:

- **الجانب الدائن:** وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية.
- **الجانب المدين:** و تسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخر ى.

أما أفقيا فيقسم ميزان المدفوعات إلى الموازين أو الحسابات التالية:

1) حساب العمليات الجارية:

يشمل المعاملات المنظورة (الميزان التجاري) والمعاملات الغير منظورة (ميزان الخدمات) و كذا حساب التحويلات من جانب واحد.[1]

أ- **الميزان التجاري (المعاملات المنظورة):** ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية والتي تمر بحدود الدول الجمركية حيث يتم تقويم الصادرات بقيمة (فوب) بينما يتم تقويم الواردات بالقيمة (سيف). ويتم تسجيل في هذا القسم المدفوعات الناتجة عن التدفق السلعي فقط من وإلى الخارج في صورة صادرات سلعية منظورة وواردات سلعية منظورة، حيث تسجل حصيلة الصادرات السلعية في الجانب الدائن في الميزان التجاري بينما تسجل مدفوعات الواردات في الجانب المدين من الميزان.

ويعبر الميزان التجاري على صافي التعامل الخارجي، أي الفارق بين الصادرات والواردات، فإذا تجاوزت قيمة الصادرات قيمة الواردات يعني ذلك حدوث فائض في الميزان التجاري، إذا حدث غير ذلك يعني حدوث العجز، ويعكس الفائض في الميزان التجاري قوة ومتانة الاقتصاد ما إذا تحقق ذلك في ظروف طبيعية، أما إذا ما تحقق ذلك في ظل سياسة معينة كسياسة تقييد الواردات فيعبر ذلك على نجاح تلك السياسة.[2]

---

[1] بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2016-2017، ص4 .

* فوب FOB " Board On Free " أي إدخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر، ضمن قيمة البضاعة، وهذا من أجل فصل قيمة السلعة على الخدمات المتصلة بها.

* سيف CIF "Freight Insurance Cost " فتتضمن بالإضافة الى قيمة السلعة رسوم الشحن، التأمين، الخدمات التوزيعية والنقل حتى ميناء الوصول، بالإضافة للضرائب على الواردات فى حالة الاستيراد.

[2] أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية وبيروت العربية، 1990، ص165 .

ب- **ميزان الخدمات (المعاملات الغير منظورة):** ويشمل كافة المعاملات الخاصة بتقديم الخدمات كخدمات النقل والتأمين والسياحة والصيارفة والدخول الاستثمارية مثل الفوائد والإيرادات والأسهم ويسمي بميزان التجارة غير المنظورة أيضا.

ويعد الحساب الجاري من أكبر حسابات ميزان المدفوعات يعكس حقيقة المعاملات الخاصة بالسلع والخدمات مع العالم الخارجي وكذلك لارتباطه الوثيق بحسابات الدخل القومي ويؤثر عليه من حيث الحجم والهيكل.[1]

ج- **ميزان التحويلات من جانب واحد:** ويخص هذا الحساب المبادلات التي تتم بين الدولة وبقية دول العالم بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية، تتم من جانب واحد دون أن يترتب عليها أي مقابل، أو حق، و يشمل هذا الحساب على الهبات والتعويضات، وقد تم تقسيم حساب التحويلات من طرف صندوق

النقد الدولي إلى بندين وهما:[2]

- الهبات الخاصة: وتشمل كل من تحويلات الأفراد والمنظمات النقدية نقدية كانت أو عينية.
- تحويلات المهاجرين من الخارج إلى بلادهم الأصلية والهبات العامة: و المتضمنة كل من التعويضات (يعتبرها صندوق النقد الدولي هبات إجبارية) بالإضافة إلى الهدايا بأنواعها سواء كانت سلع أو خدمات أو شيكات للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل.

2) حساب رأس المال:

يحتوي هذا الحساب على التدفقات لرؤوس الأموال الدولية من قروض واستثمارات وينقسم إلى قسمين: تدفقات رؤوس الأموال الطويلة الأجل والقصيرة الاجل.

أ- **حركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل:** تشمل رؤوس الأموال المحمولة من وإلى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل أي مدة تزيد عن سنة والتي تحدث مثلا بارتفاع اسعار الفائدة في هذا البلد مقارنة بالبلد الأخر، أو بسبب توقعات الربح الكبيرة ومن مظاهر هذه التحويلات مثلا تقديم قروض طويلة الاجل في الخارج أو تسديدها، شراء العقارات في الخارج أو بيعها ...الخ فعندما يستثمر المقيمون في الخارج فإنه يقال أن البلد يواجه تدفق رؤوس الأموال للخارج ويقيد مدينا في حساب رأس المال لميزان المدفوعات، وبالعكس عندما يستثمر الأجانب في البلد فعندئذ نواجه تدفق رؤوس أموال للداخل ويقيد دائنا في نفس الحساب.[3]

[1] دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص78 .

[2] دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل عالجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، سنة2014- 2015، ص107.

[3] منهوم بقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970- 2009، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، سنة 2012- 2013، ص24.

ب- **حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل:** ويقصد بها التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الاجل أي لمدة تقل عن سنة، وتقيد حركات رؤوس الأموال قصيرة الاجل للخارج في الجانب المدين أما تحركات رؤوس الأموال للداخل تسجل في الجانب الدائن.

وتتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لعدة أسباب منها:

- الخوف من الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة، ويؤدي ذلك إلى هروب رأس واللجوء إلى بلد يتمتع بظروف أفضل
- – اختلاف مستويات أسعار الفائدة، لأن هذا يؤدي إلى تحركات رؤوس الأموال من البلاد ذات أسعار الفائدة المنخفضة إلى الدول ذات أسعار الفائدة المرتفعة بغرض تحقيق دخل أكبر.
- لغرض المضاربة فمثلا عندما يتوقع المضاربون ارتفاع سعر عملة ما فأنهم يحولون أموالهم للبلد صاحب العملة المتوقع ارتفاع قيمتها، ثم يبيعون مشترياتهم من العملة اذا ما تحققت توقعاتهم والعكس.[1]

ونميز بين نوعين من حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل: حركات رؤوس الأموال التلقائية والتي تنتقل بغرض الاستفادة من الظروف الاقتصادية في البلد الذي انتقلت إليه وحركات رؤوس الأموال التي تنتقل بغرض التسويات في ميزان المدفوعات وتسمي بحركات الموازنة.[2]

3) حساب التسويات الرسمية:

يقصد بالتسويات الرسمية صافي الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة، وتتم التسوية الحسابية (العجز أو الفائض) بواسطة التحركات في الحسابات الجارية أو في عناصر الاحتياطيات الدولية، وهذا يصبح ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية، أي أن يحدث توازن بين الحسابات الدائنة والحسابات المدينة.[3]

ويقيد الذهب الخارج من الدولة أو المصدر في جانب الدائن شأنه شأن السلع العادية التي تصدر حيث يتم الحصول في مقابله على مقابل نقدي وبالتالي نكون دائنين للعالم الخارجي بقيمة هذا الذهب.

أما عملية الاستيراد أو دخول الذهب فتقيد في الحساب المدين لأننا نكون مدينين للخارج بقيمة هذا الذهب أو تتم تسوية تلك الصفقة بمقابل يدفع للخارج فيقيد في الحساب المدين.[1]

[1] رفيق نزاري": "الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصاي، دراسة حالة تونس و الجزائر و المغرب" ،ماجستير)غير منشوره(علوم إقتصادية ،جامعة تلمسان، 2011، ص 32.

[2] كريمة قويدري: الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية ،مدرسة دكتوراه)غير منشورة (بتلمسان، 2011، ص 7.

[3] أمين هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، عمان، إثراء للنشر والتوزيع، 2010، ص 213.

4) حساب السهو والخطأ:

قد لا يحدث ان لا تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تمام اللقيمة التي نحصل عليها المجموع البنود في الجانب المدين، في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات. وبالطبع فان مكان قيد هذا البند هو الجانب الاقل سواء كان الدائن أو المدين وذلك حتى يتعادل الجانبان.[2]

المطلب الثاني: الهيكل، الوظائف و العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

الفرع الأول: هيكل ميزان المدفوعات

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى حسابات أو موازين فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض، وتأتي في ميزان المدفوعات على النحو التالي:[3]

1- حساب العمليات الجارية أو الحساب الجاري.
2- حساب العمليات الرأسمالية أو حساب رأس المال.
3- حساب التسوية الميزان المدفوعات؛ أي صافي الاحتياطات الرسمية. وسوف نتطرق لكل حساب من الحسابات وفق ما يلي :[4]

1. حساب العمليات الجارية:

ويطلق عليه أيضا حسب الحل، لأنه يضم معاملات تؤثر على حجم النخل الوطني بشكل مباشر، وتتمثل هذه المعاملات في كل عملية اقتصادية دولية بتجارة السلع والخدمات والتحويلات، وينقسم هذا الحساب إلى ثلاث أجزاء هي:

1.1 ميزان التجارة المنظورة: يطلق عليه أيضا بالميزان التجاري، وهو أقدم العلاقات الاقتصادية بين الدول، نسجل فيه كمل عمليات دخول وخروج السلع المادية عبر الحدود الجمركية من وإلى البلد. ويقصد بالسلع كافة البضائع المنقولة التي تتغير ملكيتها بين المقيم والأجنبي مهما كانت طبيعة هذه البضائع، منتجات صناعية زراعية أو تجارية. بالإضافة إلى الذهب، ويكون في شكل سلعة ذهبية مثل السبائك أو المسكوكات، بحيث يكون نصيب الذهب في قيمتها يزيد عن

[1] بودريعات يونس: تأثير تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2015، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود و مالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم: علوم الاقتصادية، 2017، ص 34.

[2] حسان خضر، ميزان المدفوعات ودوره في آلية الإصلاحات ،المعهد العربي للتخطيط الكويت ،ص 6.

[3] أسماء عدائكة، سياسة التجارة الخارجية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي (مجلس التعاون الخليج العربي...أنموذجا)، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي وإدارة منظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية، 2020/2019، ص 91.

[4] عادل احمد حشيش، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2001-2002، ص9.

80% أي أنه يعامل كأي سلعة عادية، ويخرج عن طابعه النقدي، لهذا يطلق عليه بالذهب غير النقدي يتم تقويم الصادرات والواردات في هذا الحساب على أساس (FOB،) كما نص عليها صندوق النقد الدولي، بحيث تسجل الصادرات في الجانب الدائن لأنها تشكل إيرادات من الخارج، أما الواردات فتسجل في الجانب المدين لأنها تشكل مدفوعات للخارج. يشكل الفرق بين مجموع الصادرات والواردات رصيد الميزان التجاري، وقد يكون في حالة فائض أو عجز. يكون فائضا إذا كانت قيمة الواردات أقل من قيمة الصادرات في الاقتصاد، وعجزا إذا زادت قيمة واردات الاقتصاد عن قيمة صادراته، أما إذا تساوت المدفوعات التمويل الواردات مع متحصلات الصادرات فنقول أن الميزان التجاري في حالة توازن

2.1 ميزان التجارة غير المنظورة: ويطلق عليه أيضا ميزان الخدمات، لأنه يرصد كل متحصلات الدولة لقاء تقديمها لخدمات للخارج، مثلا استخدام مؤسسات التأمين الوطنية من أجل التأمين على بضائع أجنبية، ويتم تسجيل هذه المتحصلات في الجانب الدائن. وكذلك مدفوعات الدولة للخارج نتيجة حصولها على خدمات من الأجانب، مثلا نفقات البعثات الدبلوماسية أو التعليمية في الخارج، ويتم تقييدها في الجانب المدين يشكل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات التمويل الواردات منها رصيد ميزان الخدمات، الذي يضم أهم الخدمات المتمثلة في:

1. **خدمات النقل:** تسجل في الجانب الدائن كل البرادات الناتجة عن استغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية بكل تكاليفها، سواء برية، بحرية، أو جوية. وفي الجانب المدينة مدفوعات الدولة الأجانب نتيجة استغلال وسائل النقل الأجنبية.[1]
2. **خدمات التعليم:** هى نفقات ومصروفات في الخارج للبعثات الطلابية المقيمة، ويتم تسجيلها في الجانب المدين، أما الجانب الدائن فيسجل نفقات البعثات الأجنبية في البلد.
3. **اتصالات:** تتمثل في خدمات هيئات البرية والاتصالات، حيث تسجل الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب في الجانب الدائن، أما المنقوعات للهيئات الأجنبية فتسجل في الجانب المكين.
4. **السفر والسياحة:** يغطي كافة السلع والخدمات التي يحصل عليها المسافرون والسراح، من غير المقيمين في اقتصاد بلد ما خلال فترة إقامتهم، سواء تم انتهاه هذه السلع والخدمات حالا أو في وقت لاحق، وبعرف المسافرون أهم الأفراد الذين تكون فترة إقامتهم تقل عن سنة واحدة في بلد أجنبي، ومن بينهم المسافرون الأغراض متعلقة بالعمل، الاستجمام، العلاج أو المشاركة في مناسبات رياضية ومؤتمرات... الخ، يتم تسجيل مصروفات الأجانب في الدولة في الجانب الدين، أما مصروفات الأشخاص المقيمين في البلد عند انتقالهم للخارج لتسجل في الجانب المدين.
5. **التأمين:** يضم كل مدفوعات التأمين الخاص بنقل السلع، أو عمليات التأمين على الحياة والحوادث واعادة التأمين التي تفيد في الجانب المشين، وفي الجانب الذين نقيد مدفر عك الأجانب الشركات التأمين المقيمة، وهذا فيما يتعلق

[1] عادي أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 102.

بالأقساط الدورية للتأمين. أما المبالغ المستحقة عند تحقق الحادث المؤمن عليه، فالمبالغ المدفوعة إلى الداخل تسجل في الجانب الدائن، والمبالغ المدفوعة كتعويض للخارج لتسجل في الجانب المدين.

6. **نفقات الحكومة:** هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج، أو الحكومات الأجنبية في البلد، وتتمثل في مصروفات السلك الدبلوماسي، مساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية، بالإضافة إلى نفقات السلك العسكري في الخارج والمعاشات... الخ. تسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المشين ونفقات الحكومات الأجنبية في البلاد في الجانب الدفن.
7. **خدمات أخري:** تندرج تحت هذا البند كل الإيرادات والمدفوعات التي لم تسجل فيما سبق من حسابات نذكر منها: نفقات الإعلان والقائم، العمارات المختلفة، عرف عن الحقوق الأدبية و غير ذلك من الأعراض، بالإضافة إلى هذه البنود يوجد بينت أحمر يهمه البعض إلى حساب التجارة غير المنصورة، والبعض الأخر يضعه كيند منفرد في شكل عائدات الاستثمار.[1]

– عائدات الاستثمار هو و الخل الذي يعود للمستثمر من ملكيته الأصول مستثمرة، ويتمثل في :

أ– الدخل من الاستثمار المباشر: أرباح الاستثمارات بما فيها الجزء عبر الموزع، والمعد استماره والأرباح الموزعة

ب–الدخل الذي يعود إلى المستثمر: من ملكيته لأصول مالية أخرى كالودائع المصرفية، القروض المقدمة إلى الشركات والهيئات، الأوراق المالية والكتاب في أسهم ورأسمال الشركات. ويكون النحل التي تكره هذه الأصول في صورة فراق وأرباح.ويتم تسجيل الفوائد المتحصل عليها من شركات أجنبية والأرباح عن الاستثمارات الوطنية بالخارج في الجانب الدائن، في حين تسجل الفوائد والأرباح التي تدفع للأجانب على القروض والاستثمارات الأجنبية في البلد في الجانب المدين تعتبر عملية جمع المعلومات المتعلقة بقيمة الخدمات جد صعبة لعدم وجود مصدر دقيقة | لها، لهذا فهي تسجل في معظم الأحيان بقيم تقديرية.

3.1 ميزان التحويلات: ويطلق عليه أيضا بحسب التحويلات أحادية الجانب، سجل فيه كل المعلمات الخاصة بالهبات والمساعدة التي يقدمها الأفراد والحكومة للأجانب، وتسجل في الجانب المدين، وقد تكون هذه التحويلات عينية أو حقيقية، في حين تسجل الهيات و المساعدات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب في الجانب الدائن، هذه التحويلات الأحادية الجانب هي غير تبادلية وتفتقر للمقابل الواجب تحديده من أجل نبيان كيفية إتمام العملية، وبالتالي المحالة على التوازن المحاسبية هذه التحويلات لا يترتب عنها التزام من طرف الدولة المرسلة إليها.

ويقسم صندوق النقد الدولي هذه الهيات إلى قسمين :

[1] محمد زكري شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، د س، ص 66.

تحويلات خاصة: التي ينتمي فيها طرفي المعاملة إلى القطاع الخاص وتتمثل في تنفق المال أو السلع الحاصلة خارج العمليات العادية للبيع والشراء من قبل الأفراد والمنظمات، بالإضافة التحريات العاملين المغتربين لجزء من أموالهم إلى أسرهم في بلادهم الأصلي، وتحريات المهاجرين وتوزيع المواريث، تعويضات عن الأضرار غير المغطاة بوثيقة التأمين وتعويضات من أجل إنهاء العقد، ضرائب ورسوم ... الخ.

تحويلات عامة (أو رسمية): هي تحويلات ينتمي أحد طرفيها أو كلاهما للقطاع الرسمي وتتمثل في الهبات المتحصل عليها من منظمات رسمية غير مقيمة، و عمليات إلغاء الديون بمحض الإرادة ويعتبرها الصندوق هيأت إخبارية، الإعانات في الكوارث الطبيعية، التعويضات عن خسائر الحرب، والهدايا بأنواعها، والملاحظ في التحريات بصفة عامة أنها تظهر في الحساب الجاري بالقيمة الصافية؛ أي الفرق بين ما استلمته الدولة وما دفعته للخارج وبعد رسم كل المعاملات الجارية، فإن كل معاملة لا تتخل ضمن النشاط الجاري، فهي تتعلق أساسا بحركات رؤوس الأموال على أشكالها المختلفة.

2. حساب العمليات الرأسمالية:

ويطلق عليه حساب رأس المال أو حساب الأصول المالية، ويمثل مجموع الحسابات أو المعاملات بي الأصول والالتزامات المالية الخارجية الاقتصاد ما، أي أنه يسجل التدفقات النقدية من وإلى الخارج بغرض الاستثمار، فتسجل الحقوق والتزامات الناتجة من هذه التدفقات لرؤوس الأموال بمختلف أشكالها، والتي من شأنها التغيير في دقتية ومليونية الدولة .[1]

و يتم تقديم هذه المعاملات على أساس الجهة التي تقوم بها إلى – سب ما يميزه صندوق النقد الدولي –

القطاع الرسمي: ويشمل المعاملات التي تقوم بها المصالح الحكومية والبنك المركزي والمؤسسات المصرفية؛ أي كل الهيئات الرسمية.

القطاع الخاص: ويشمل جميع العمليات التي يقوم بها الأفراد، الشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية بالإضافة إلى هذا التقسيم، يوجد تقسيم أخر يرتكز على أساس موعد الاستحقاق الأصلي المتعاقد عليه هذه المعاملات، وهو التقسيم الأكثر استعمالا ويتكون من: المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل، والمعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل.

لكن قبل التطرق إلى كل نوع بالتفصيل، لا بد من التذكير أنه توجد مقومات لا بد من توفرها في أي معاملة حتى تدخل في حساب رأس المال وهي:[2]

1– لا بد أن يعقب كل معامله تغير في الملكية، بما في ذلك إنشاء الأصول والخصوم وتصنيفاتها

2– لا بد أن يمثل الأصل أو الالتزام بصفة قائمة بالفعل من الناحية القانونية

[1] مُحَّد زكري شافعي، مرجع سابق، ص 67.

[2] مُحَّد زكري شافعي، مرجع نفسه، ص 68.

3- لا بد أن تتضمن المعاملة أصلا أو التزاما ماليا خارجيا، وبالتالي تكون هي العامل الرئيسي في تحديد البند كأصل أو خصم خارجي، إذ لا بد أن يكون المتعلمان مقيمان في اقتصادين مختلفين.

1.2. المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل:

كرج فيه جميع التغيرات التي تطرأ على الأصول التي تملكها الدولة، والخصوم التي تلتزم بما قبل الخارج، وتكون هذه الأصول والخصوم مستحقة السداد في أحل يفوق السنة، أو يكون موعد استحقاقها غير محدد، ويشمل هذا الحساب على :

أ- الاستثمار المباشر: الذي يهدف من وراقه المستمر لأن يكون له صوت فعال في إدارة المنشأة التي تعمل في الاقتصاد الأجنبي، ويتخذ صور مختلفة هي:

8. إقامة المقيمين لمشروعات جديدة أو فروع المشروعات في دولة أخرى، بحيث تكون تابعة السيطرها، أو شراء مؤسسة أجنبية أو الاندمج جزء معين رأسمال الشركة
9. الاكتتاب في أسهم بعدد كاف عند وقت تأسيس الشركة غير المقيمة لأول مرة أو في حالة مؤسسة أنشئت من قبل)، يسمح للمقيمين بمراقبة نقد هام المؤسسة وعدد عمادة هذه النسبة ب 20% من رأس مال الشركة بالإضافة الشراء المقيمين لعقارك تجارية او غير تجارية في الخارج، وتقييد هذه الاستثمارات في الجانب الدين، لأنها تعتبر خروج الرؤوس الأموال من الدولة.اي تصدير رؤوس الأموال الطويلة الأجل، وزيادة للحقوق المالية للمقيمين على الخارج، أما ما يقوم به غير المقيم من استثمارات مباشرة داخل الاقتصاد، كإقامة مشاريع أو فروع المشاريع شراء العقارات، الكتاب في أسهم مؤسسات مقيمة، فهي تعتبر عمليات دالة لأنها تمثل أرصدة للعملات الأجنبية تلتقق نحو الداخل أي متيراد لرؤوس الأموال طويلة الأجل، ونقصان للحقوق المالية للمقيمين على الخارج، وزيادة التزاماتها

ب-القروض الدولية: تتمثل في القروض التي يتحصل عليها المقيمون من مصادر خاصة أو حكومية، وتكون طويلة الأجل، سواء كانت قروض تجارية متعلقة بالصادرات أو الواردات من السلع - طويلة الأجل، أو قروض غير تجارية، ويتم تقييدها في الجانب الذين لأنها تمثل دخول الرؤوس الأموال، ويضاف إلى هذا الجانب كل أقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية من قبل الأجانب، أما القروض الوطنية التي يقدمها المقيمون (أفراد ومشروعات للأجانب وأقساط سداد الفرض الرأسمالية الأجنبية من طرف المقيمين الأجانب، يتم تقييدها في الجانب المئين.[1]

ج- استثمارات المحافظ المالية: تشمل هذه المعاملات في شراء وبيع الأسهم والسندات طويلة الأجل بين المتعاملين الأتصاديين، حيث تفيد الأسهم والسندات الأجنبية التي يملكها المقيمون في اقصد ما في الجانب المدين على أساس أنها عملية استيراد الأوراق مالية، يترتب عنها خروج الرؤوس أموال، وكذلك حالة إعادة شراء المقيم الأوراق محلية من غير المقيم. أما الأسهم والسندات الوطنية التي يقوم غير المقيم بشرائها من المقيمين فقيد في الجانب الدائن، على أساس لها

[1] محمد زكري شافعي، مرجع سابق، ص 69.

عملية تصدير أوراق مالية، يترتب عنها دخول لرؤوس الأموال، كذلك في حالة إعادة بيع الأوراق الزنبية لغير المقيمين، بالإضافة إلى العمليات على الأنوات المالية ذات النقية (Optionnel) على أسعار الصرف وأسعار الفائدة

د- **استثمارات أخري**: يتم في هذا البند تقييد العمليات على رؤوس أموال أخرى غير التي ذكرت، ومثال ذلك ملكية العلامات التجارية، براءات الاختراع، ومشاركة الدولة في رؤوس أموال المنظمات المالية الدولية، يقيد ما يحققه المقيمين من هذه الاستثمارات في الجانب الدائن، أما ما يحفظه غير المقيمين منها فتقيد في الجانب المتين على اعتبار أنها عملية اسيرد لرأس المال. وبعد عرض كل أشكال رؤوس الأموال طويلة الأجل، تجدر الإشارة إلى أن كل عملية رأسمالية مدينة طويلة الأجل، لا بد وأن يقابلها قيد في جانب الذقن وفقا للمبدأ المحاسبي بطريقة القيد المزدوج، ويكون في الجانب الدائ رؤوس الأموال قصيرة الأجل. وبالعكس كل عملية رأسمالية دائنة طويلة الأجل يقابلها قيد في الجانب المدين الرؤوس الأموال قصيرة الأجل.

2-2- المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل:

ويطلق عليها أيضا بالحساب النقدي، لأنه يضم كل ما هو تقود أو أصول أخرى قريبة من النقود، لما تتمتع به من درجة سيولة كبيرة، وسهولة انتقالها بين الدول، وهو مثل كل التغيرات التي تطرأ على الأصول التي تملكها الدولة باتجاه الدول الأجنبية والخصوم التي تلتزم بها قبل هذه الدول بحيث تكون الخصوم والأصول مستحقة الدفع عند الطلب، أو يكون موعد استحقاقها الأصلي سنة أو أقل من ذلك. أو بمعنى أخر، هر برصد حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بصفة تلقائية لميزان المدفوعات اذا سوف نتطرق إلى المعاملات التلقائية والتي تكون بغرض التسوية فيما يأتي -، ويتكون هذا الحساب من :[1]

- الودائع الجارية ولأجل في البنوك، بالإضافة إلى أذونات الخزينة والقروض قصيرة الأجل، وهي عادة تحارية والقرون المالية قصيرة الأجل.

- الاستثمار في الأوراق المالية التي يكون أجل الاستحقاقها أقل من سنة، ويمثل خروج الرؤوس الأموال قصيرة الأجل، مثلا: إيداع المقيمين أموالهم في البنوك الأجنبية، تسديد القروض قصيرة الأجل الحاصلين عليها، القيام بشراء أونات الخزانة، أو الأوراق التجارية الأجنبية زيادة في الأصول الأجنبية قصيرة الأجل التي يملكها المقيمون .

و تقابل هذه الزيادة مسا-فوعات نحو الخارج؛ أي استيراد الرؤوس الأموال قصيرة الأجل ويتم تقييدها في الجانب المشين، الذي يمثل كذلك نقصان ودائع غير المقيمين في البنوك المحلية، خروج الرؤوس الأموال قصيرة الأجل، أما دخول رؤوس الأموال قصيرة الأجل، فهو يمثل نقصان في الأصول الأجنبية قصيرة الأجل التي يملكها غير المقيمين، ومثال ذلك زيادة غير المقيمين لودائعهم في

[1] دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص105.

البنوك المحلية ونقصان ودفع المقيمين لدى البنوك الأجنبية، بالصداقة للحصول على قروض قصيرة الأجل من الخارج وبيع أذونات الخزانة والأوراق التجارية الوطنية الأجانب، يتم تقييد كل هذه المعاملات في الجانب الدائن أي تكثير رؤوس الأموال قصيرة الأجل

وخلاصة القول، أن رؤوس الأموال قصيرة الأجل تتمثل في أصول تستحق في أجال قصيرة ويكون العرض من التعامل فيها

– الاستثمار من أجل تحقيق عائد أكبر شراء الأوراق المالية قصيرة الأجل، والاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل) في البنوك الأجنبية عند الإيداع مقارنة بما في البلد.

– بغرض المضاربة أو المعاملات الدولية، بحيث إذا توقع المضاربون ارتفاعا لقيمة عملة أجنبية في المستقبل يتوجهون لشراء هذه العمالات من أجل إعادة بيعها عندما تتحقق توقعاتهم، وبالعكس، فإن رؤوس الأموال قصيرة الأجل تتدفق من البلدان التي يتوقع المضاربون تدهور قيمة عملتها في المستقبل القريب التخوف من الأحوال السياسية أو الاقتصادية التي تسود البلد كالاستقرار السياسي أو عدمه، ، الحروب، التضخم، الرسوم والضرائب... الخ. حيث يمكن لهذه الأحوال أن تشجع تدفق أموال قصيرة الأجل أو تصفية ما يوجد في البلد من أصول أجنبية وعدم شراء أصول جديدة .

في الأخير تشير إلى أن رصيد حساب رأس المال بشطريه القصير والطويل الأجل يمثل الفرق بين مقدار التغير الصافي الأصول التي تملكها الدولة خلال السنة، ومقدار الالتزامات الخارج خلال نفس الفترة، فإذا كان صافي الالتزامات أقل من صافي اصول، فهذا دليل على مقدار تحويلات رؤوس الأموال للخارج. أما إذا كان العكس فهذا يدل على مقدار تحويلات رؤوس الأموال للداخل.

3. حساب عمليات التسوية:

1.3 صافي السهو والخطا :

في التقدم السابق لمكونات ميزان المدفوعات، بيتا أنه لكل مبلغ دائن مقابل مساوي له في الجانب المدين و بالعكس، لكن قد تجد في نهاية سنة الميزان أن الجانبين غير متساويين في القيمة والسبب يعود إلى أنه من الناحية العملية يصعب الحصول على معلومات دقيقة ومكتملة عن كل العناصر التي يتم تسجيلها في الميزان دافئة أو مدينة، لأن هذه الأخيرة يتم احصاؤها وجمعها من مصادر مختلفة، ويتم نتدارك هذا الفارق بين الدائق والمدين من أجل تحقيق التوازن المحاسبي الميزان بواسطة بيد يطلق عليه صافي السير والخطأ، الذي يوضع بشارة الجانب الأقل.[1]

ومنه يمكن القول أن هذا البند هو تعويض الخطأ تتج عن المغالاة أو التقليل في تقدير قيمة العناصر المسجلة السهر في تسجيل عملية جرت في تلك السنة أو عدم دخول معاملة كلية في الميزان مثلا في حالة التهريب، ومن خلال هذا البند، يمكن للقارئ الحكم على مدى دقة المعلومات التي استعملت في إعداد هذا الميزان، بحيث كلما كان مباني السهر والخطأ كبير، كلما أفهما عيوب أوجب التعامل مع معطيات الميزان بحذر.

[1] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص34

2.3حساب صافي الاحتياطات الرسمية:

ويطلق عليه بالميزان الكلي، هو القسم الأخير من ميزان المدفوعات، ويعبر عن صافي التغيرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية خلال فترة الميزان .. وهو يمل الطريقة التي يتم بها تسوية الاختلال في الميزان الناتج عن الرصيد الدائن والمدين ليقود الميزان مجتمعة، أي حساب المعاملات الرأسمالية وحساب المعاملات الجارية، لأن ضرورة توازن الميزان لا تحتم توازن كل حساب فيه على حدى، فقد يكون حساب المعاملات التجارية في حالة عجز، لكن يمكن تسوينه بالفائض الذي يترتب عن المعاملات الرأسمالية. وبتعبير أخر، يمثل هذا الحساب العمليات التعويضية لاختلالات الموجودة بين الجانب الدائن والمدين للميزان، ومن خلاله يمكن معرفة قدرة أو احتياج التمويل للميزان الكلي باستخدام أو حيازة هذه الأصول الاحتياطية، أو نية بنود مالية ذات صلة ويعرف الميزان الكلي بأنه ميزان بعض المعاملات المختارة التي ترضع فرق الخط باعتبارها معاملات مستقلة حدثت لذاتها ويمكن تقديم هذا الميزان بالشكل التالي :

رصيد المعاملات الجارية	1200 + (م دج)
رصيد المعاملات الرأسمالية	100 +
رصيد التحويلات	1000-
الميزان الكلي	300 +
الاحتياطات الرسمية	300+

وهذا يعني زيادة في الأرصدة، حيث يكون صافي الاحتياطات مدينا عندما يكون الميزان الكلي دائن اي في فائض، ودائنا عندما يكون الميزان الكلي مدينة. وعليه، فإن الاحتياطات الدولية تستخدم لتسوية الاختلال من أجل الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات، ولا يتم استعمالها إلا لهذا الغرض، فما هي هذه الاحتياطات؟ تتكون هذه الاحتياطات الدولية منها:[1]

أ- الذهب النقدي :

على اعتبار أن الذهب أهم وسائل الدفع الدولية، بالإضافة لأثره على الحالة النقدية للبلاد، ودوره في تسوية ميزان المدفوعات، فإن المعاملات الدولية التي تنصب حوله تكتسي أهمية بالغة، ويتمثل الذهب النقدي في الذهب الموجود لدى السلطات النقدية أي البنوك المركزية، وقبل التطرق إلى كيفية تقييم حركات الذهب التقدي، لابد وأن نشير إلى الفرق الموجود بينه وبين الذهب في شكل سلعة (حلي، مصوغات، سيباك) أي الذهب غير النقدي، أو الذهب الذي يملكه الفرد، المؤسسات أو الحكومات المنتجة له، مثلا كجنوب إفريقيا، حيث يعمل في ميزان المدفوعات كأي سلعة أخرى في حالة التصدير والاستيراد، ويكون الغرض منه المتاجرة لا غير.

10.تقييد الذهب النقدية:

[1] ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 270.

لا يختلف تنقيده عن بقية العناصر التي يتشكل منها الميزان، فيسجل خروج الذهب في الجانب الدائن على أساس لها عملية تصدير، رغم أنه يترتب عن هذه العملية نقص في حيازة السلطات النقدية له، أي نقص في الأرصدة الذهبية، لكن في المقابل يترتب عنه مقبوضات إلى اليك، في حين يسجل دخول الذهب في الجانب المتين على أساس أنها عملية استيراد، يترتب عنها منفو عك نحو الخارج وزيادة في الأرصدة الذهبية لدى السلطات النقدية.[1]

لكن الشيء الوحيد الذي يخرج فيه هذا البند عن قاعدة التقييد في ميزان المدفوعات لا يقتصر على تقييد المعاملات الخارجية على الذهب فقط، وإنما يضم أيضا عمليات البيع والشراء فيما بين المقيمين؛ أي السلطات النقدية من جهة، والقطاع الخاص من جهة أخرى، بمعنى أخر حول الذهب غير النقدي إلى ذهب نقدي في حيازة السلطات التقنية أو حول الذهب النقدي إلى ذهب غير نقدي في حيازة الأفراد والمشروعات، ولا بد أن تظهر العمليتان في ميزان المدفوعات لما لها من أثر الأرصدة الذهبية و بالتالي الاحتياطات الرسمية.

ب–الودائع والأرصدة من العملات الأجنبية:

تتمثل في رصيد الدولة من العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تملكها السلطات النقدية والبنوك التجارية الواقعة تحت رقابتها وذلك في البنوك التجارية الأجنبية، بالإضافة الودائع السلطات التقنية الأجنبية والبنوك التابعة لها لدى البنوك التجارية الوطنية

ج– الأصول قصيرة الأجل؛ وهي تتمثل في :

11. أصول أجنبية قصيرة الأجل لدى السلطات التقنية وتشمل هذه الأصول في أذونات الخزينة والأوراق التجارية الأجنبية، وتكون للسلطات حرية التصرف كما بالبيع عند الضرورة
12. الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك التجارية، وتعتبر التزاما على الحكومة والمقيمين، بعكس الأصول الأجنبية التي تمثل التزاما على الحكومة الأجنبية ومواطنيها اتجاه الدولة.

يتم تقييز العنصرين (الودائع والأرصادة واصول قصيرة الأجل) بنفس الطريقة، حيث سجل الأصول السائلة للسلطات النقدية؛ أي الواقع في البنوك الأجنبية، أو العملات القابلة لتحويل، والتخفيض في أوقات الخزانة الأجنبية في الجانب التقني، على أساس لها صادرات، يترتب عنها تقع في الأصول، في حين أن زيادة الأصول عقد التخفيض من الودائع أو الزيادة من الأذونات الأجنبية، فهو يعتبر عملية استيراد تترتب عنها متفرعات للخارج يتم تقييدها في الجانب الدفن الميزان أما بالنسبة لالتزامات الدولة اتجاه الأجانب، فكلما كانت هناك زيادة في حيازة الأجانب الأصول الوطنية قصيرة الأجل، أو زيادة الودائعهم في البنوك الوطنية، كلما أدى إلى تدفقات نقدية الداخل في شكل صادرات ويتم تقييدها في الجانب الدائن. في حين نقص حيازة الأجانب للأصول قصيرة الأجل أو نقصان ودائعهم لدى البنوك الوطنية، يؤدي إلى تدفقات نقدية من الداخل نحر الخارج، أي عملية استيراد يتم تقييدها في الجانب المدين و موارد السلطة النقدية لدى صندوق النقد الدولي:

[1] دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري، الأردن، 2013، ص7

وتتمثل في أرصدة الدولة من حقوق السحب الخاصة (DTs)، والاحتياطات من الذهب لدى الصندوق التي يتم إيداعها كصيب الدولة في عضوية الصندوق، أو الحصول على قروض قصيرة من الصندوق تلقائيا بدون وساطة منه. وتفيد كل ما تحصل عليه الدولة في الجانب التقني، في حين كل شي تقوم به الصندوق يتم تسجيله في الجانب المدين بالإضافة إلى كل الاحتياطات السابقة، يمكن للدولة اللجوء إلى الحكومات والهيئات الأجنبية مير أجل الحصول على قرض لإعادة التوازن المحامي الميزان المدفوعات.

كيف يتم تسوية ميزان المدفوعات باستعمال الاحتياطات؟

مما سبق تقديمه، يتضح لنا أن ميزان المدفوعات قد يكون في أخر السنة في حالة عجزا أي الرصيد الدائن للمعاملات الخارجية أقل من الرصيد المدين، أو في حالة فائض عندما يكون الرصيد الدائن أكبر من الرصيد المدين ومن أساليب تسوية هذا الاختلال الاحتياطات الرسمية، ويمكن شرح العملية من خلال فهم عملية التقييد في الميزان، ويكون في الحالتين كالتالي :

حالة العجز: تقوم الدولة بتخفيض أصولها الأجنبية قصيرة الأجل التي تملكها، أو زيادة التزاماتها بيع أصولها الوطنية قصيرة الأجل، أو من خلال تصدير الذهب للخارج من أجل الحصول على تدفقات نقدية داخلة، أو اللجوء كأخر حل إلى الاقتراض من ندوق النقد الدولي لسد العجز الموجود في الجانب المدين

حالة الفائض: لا يكون من مصلحة الدولة الاحتفاظ بأي زبدة في ميزان المدفوعات في شكل جامد، ولا بد لها من التخلص منه ويكون بزيادة احتياطات السلطات النقدية من الذهب النقدي باستيراده من الخارج، أو بزيادة الأصول الأجنبية قصيرة الأجل، أو القيام بتسديد ما عليها من فروض اتجاه الصندوق النقد الدولي وزيادة احتياطاها الأجنبية لديه.

وسواء في حالة العجز أو الفائض، يمكن للدولة أن تستعمل نوع واد من هذه الاحتياطات النفطية، أو أن تقوم بمزيج منها وذلك حسب الضرورة. لكن اعتماد الدولة على هذه الاحتياطات في التسوية المحاسبية الميزان المدفوعات يكون بصفة مؤقتة، لأن هذه الاحتياطات لها محدوديتها والاستمرار في الاختلال دون معالجة سريعة يؤدي إلى استنزاف أرصدها من الذهب والعملات الأجنبية، بالإضافة إلى أن اعتمادها على الاقتراض يكون له كذلك محدودية، لأن الدول سوف تتوقف عن تقدم هذه القروض لنقص ثقتها في قدرة الوفاء في هذه القروض من قبل الدولة العاجزة، ويؤدي إلى بلوغ مديونية الدولة حدا لا تجد فيه من يقدم لها فروضا إضافية. كما أن الدولة نفسها تحرص على أن توقف مديونيتها عند المستوى الذي تستطيع معه أن تقوم بالتسديد.

وبعد هذا التقاته لميزان المدفوعات، يمكن لنا ترتيب عناصره في المخطط رقم التالي بيانه، مع الإشارة إلى اعتمادنا على طبيعة المعاملات فقط (جارية أو رأسمالية) وهذا لوجود أسس أخرى للقسيمة على أساس إقليمي يكشف لنا من أهمية المعاملات مع مختلف المناطق الجغرافية مثلا مع المناطق النقدية؛ ميزان المدفوعات مع منطقة النقد الأمريكية، ميزان المدفوعات مع المجموعة الأوروبية، مع الشرق الأوسط ... الخ

الشكل رقم (01-03): يوضح مخطط هيكل ميزان المدفوعات

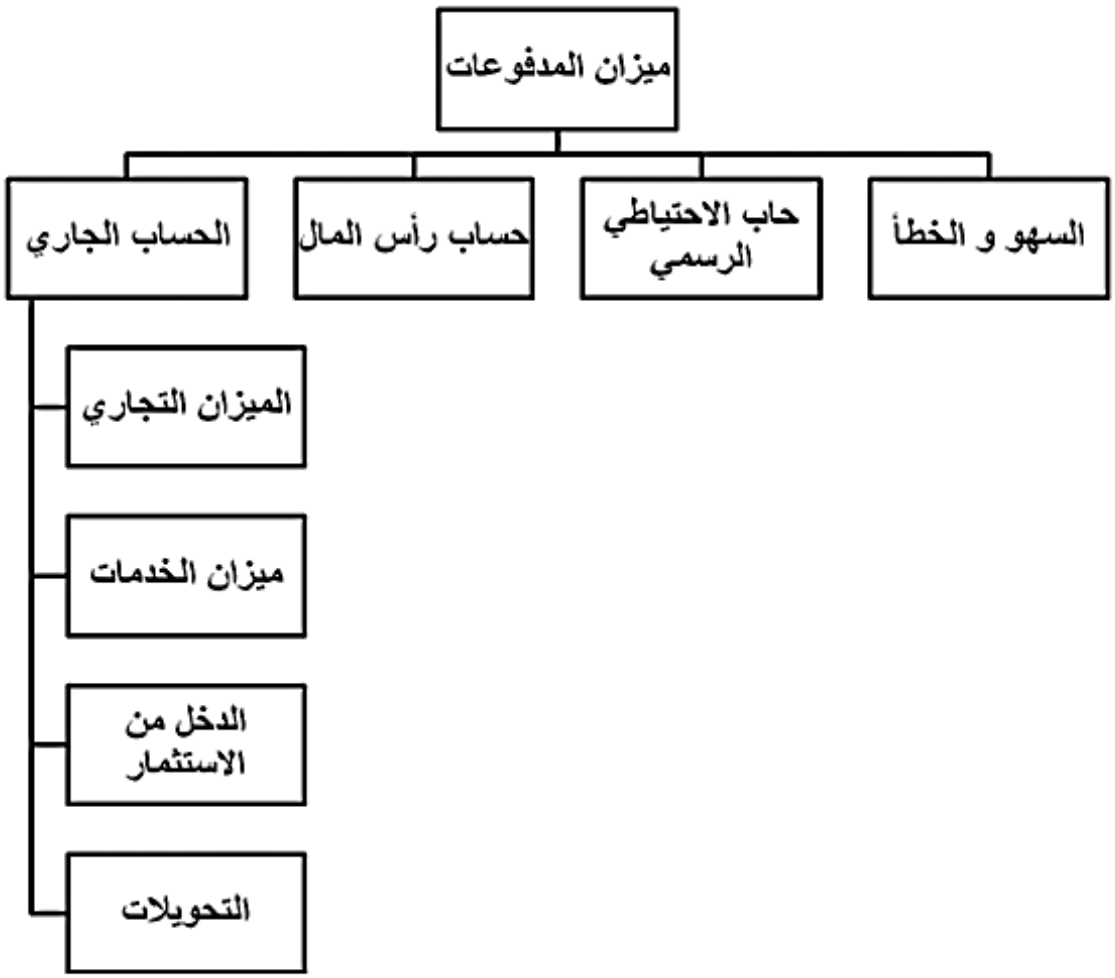

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات.

- **التضخم:** يؤدي بدوره لارتفاع الأسعار المحلية، التي تصبح أعلى نسبيا مقارنة بالأسعار العالمية، ما يجعل الصادرات تنخفض وتزداد الواردات في نفس الوقت، نظرا لكون أن اسعار السلع الاجنبية تصبح اكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب عمى الصادرات المحلية.[1]
- **الاختلاف في سعر الفائدة:** يبدي التغير في سعر الفائدة، أثرا على حركة رؤوس الاموال ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل، إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد، dدف استثمار ها في امتلاك سندات ذات عائد مرتفع، و على العكس من ذلك يؤ دي انخفاض سعر الفائدة لخروج رؤوس الأموال من الدولة، ويعود السبب في ذلك ان المراكز المالية العالمية الأخرى، تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال الى المراكز المالية التي يرفع فيها سعر الفائدة العام، للاستفادة للفرق بين السعرين.

[1] حاجي سمية، مفتاح صالح، السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات(2014 -1990) ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 9، المجلد الأول، الجزائر، 2017، ص- ص 66- 67.

- **معدل نمو الناتج المحلي**: يمثل الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية، أو هو القيمة الاجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة بالسنة، أي انه هو الدخل المكتسب، الذي يتحصل عليه البلد خلال السنه بغض النظر عن عناصر الانتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل، سواء كانت وطنية او أجنبية لا نميز بينها، وزيادة الدخل في الدولة يؤدي لزيادة الطلب على الواردات، والعكس (الانخفاض يؤدي لتراجع الطلب على الواردات).
- **سعر الصرف والعرض والطلب على العملة**: لميزان المدفوعات، علاقة وثيقة بالعرض والطلب على العملة وبين سعر صرفها، حيث أن زيادة كمية المعروض النقدي للعملة على الكمية المطلوبة منها، تؤدي الانخفاض سعر ها. بمعني انخفاض قيمتها مقارنة مع العملات الأخرى، مما يترتب عليه حدو ث تخفيض الكمية المعروضة من العملة وزيادة الطلب عليها، خاصة وان تخفيض قيمة العملة الوطنية، يؤدي إلى زيادة الصادرات (زيادة الطلب على العملة لانخفاض سعر ها)، ونقص في حجم الواردات (نقص في عرض العملة المحلية).

لكن ليس من الضروري وجود علاقة بين العجز في ميزان المعاملات الجارية، و هبوط قيمة العملة (سعر الصرف)، حيث أن هناك امكانية زيادة الطلب والعرض على العملة الوطنية، بأسباب لا تتعمق بتجارة السلع والخدمات، فتحركات رأس المال قد تكون مصدرا لعرض العملة الوطنية، وطلبها في سوق العملات الدولية.

ففي حالة رغبة الاجانب في الاستثمار خارج الاقتصاد الوطني، يلجأ المواطنون إلى الحصول على العملات الاجنبية.

المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

اذا كانت ميزان المدفوعات دائما متوازنا من الناحية المحاسبية فما الذي يقصد بوجود عجز أو فائض في ميزان المدفوعات وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب.[1]

الفرع الأول: توازن ميزان المدفوعات

يتطلب ميزان المدفوعات تسوية تتمثل في تعديل وضعيته بمعرفة أسباب وأنواع الاختلال الموجودة فيه، وكيفية معالجتها وقبل ذلك لا بد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، فنجد مفهومين مختلفين، هما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي.[2]

1. **التوازن المحاسبي**: ويقصد به تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، ونظرا للمشاكل المصادفة في جمع المعلومات الاحصائية من طف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الاحصائيات لذلك يضاف بند اصطناعي متعارف عليه ببند السهو والخطأ تسجل يه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان.

[1] كامل بكري، الاقتصاد الدولي "التجارة الخارجية والتمويل"، دار النشر الجامعية، مصر، 2002، ص32.

[2] محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة: مصر، 2006. ص7

2. التوازن الاقتصادي: ويقصد به الحالة التي تكافئ في ظلها الايرادات التي تتحصل عليها الدولة من صاداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل الى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج

الفرع الثاني: اختلال ميزان المدفوعات

يعبر الاختلال في ميزان الدفوعات عندما تكون هناك فروق بين بنود الميزان، وقد يأخذ إحدى الصورتين، الصورة الأولى وهي حالة العجز وتزيد فيها مدفوعات الدولة عن متحصلاتها، فإذا حدث العجز لبلد ما في حساب المعاملات الجارية لكن امكن تغطية هذا العجز عن طريق بند رؤوس الأموال طويلة الأجل الذي بدوره حقق فائضا(، أصبح الميز ان مجملا في حالة توازن اقتصادي ،أما اذا تم تغطية العجز عن طريق حساب رأس المال قصير الأجل والذهب والاحتياطات ،أصبح الميزان في حالة اختلال اقتصادي، والأمر ينطبق بالطريقة نفسها بالنسبة للصورة الثانية للاختلال وهي حالة الفائض، والتي تزيد من خلالها متحصلات الدولة عن مدفوعاتها، فإذا حدث فائض لبلد ما في حساب المعاملات الجارية، تقوم الدولة بالقضاء على هذا الفائض ويتحقق التوازن الاقتصادي. أما اذا كان هذا الفائض يفوق هذه القروض، واضطرت الدولة في هذه الحالة إلى ارسال الذهب للخارج وكذلك اقراض الخارج قروضا قصيرة الأجل، ففي هذه الحالة الأخيرة يصبح ميزان المدفوعات مختلا اقتصاديا .

أشكال اختلال ميزان المدفوعات

إن اختلالات ميزان المدفوعات تأخذ عدة أشكال، نذكر منها:[1]

2. الاختلال العارض:

ويحدث نتيجة للظروف المرتبطة بالكوارث الطبيعية، أو الآفات الزراعية وينشا عنها عجز في الميزان التجاري نتيجة نقص الصادرات من هذه المحاصيل ومن ثم يحدث الخلل في مجموع بنود الميزان، حيث يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه.

1. الإختلال الموسمي:

ويرتبط هذا النوع من الاختلال بالدول النامية والزراعية، والتي تعتمد في صادراتها على المحاصيل الزراعية، فتصدر المحصول الزراعي في الموسم المعين لنضجه، ويظهر فائض ايجابي في الميزان ولكن عندما ينتهي هذا الموسم وينخفض التصدير، يظهر عجز بالميزان، وتصبح الواردات أكبر من الصادرات.

2. الإختلال الدوري:

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقيات الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، مصر،2000، ص20

يحدث في فترات الانكماش، حيث ينخفض الإنتاج و الدخل والاسعار وتنتشر البطالة فتنكمش الواردات عن الصادرات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، بينما في فترات التضخم يزيد الانتاج وترتفع الاسعار والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير مع زيادة الواردات مما يؤدي إلى حدوث عجز بميزان المدفوعات.

3. الإختلال النقدي:

يأخذ هذا الاختلال صورا متعددة، فقد تنخفض أو ترتفع الاسعار الداخلية عن مستوى الأسعار في الخارج دون أن يصحبه تعديل في سعر الصرف لكي هذا التغير، فتصبح العملة مقومة بأكثر أو بأقل من قيمتها فتقل الصادرات أو تزيد مما يؤدي إلى حدوث اختلال على شكل عجزا او فائضا

5. الإختلا الهيكلى:

اذا حدث هذا الاختلال فأنه يظل قائما حتى يحدث التغيير الهيكلي في قطاعات الاقتصاد القومي فيحقق التوازن بين المتحصلات والمدفوعات، و يصيب عادة موازين مدفوعات الدول النامية نظرا الضعف الانتاج.

الفرع الثالث: أليات تسوية الخلل في ميزان المدفوعات

إن تعديل الاختلال في مي ازن المدفوعات)من خلال وضعية الحساب الجاري أساسا(سواء كان في حالة فائض أو في حالة عجز يكون اما)تلقائيا(أو عن طريق التدخل بتطبيق سياسة معينة كما يتوضح فيما سيأتي:

1. التعديل الآلي التلقائي:

يتم تعديل الاختلال في مي ازن المدفوعات بصفة ألية دون أي تدخل من صناع ق ارر السياسة الاقتصادية وفق الأليات التالية:

1.1- آلية التعديل السعري في ظل نظام قاعدة الذهب:

تخص هذه الألية نظام قاعدة الذهب الذي كان معمولا في الاقتصاد العالمي ما بين الفترة 1296-1712، والذي كان يقوم بالأساس على افتراض: أن عرض النقود يرتكز على الذهب، وأن المستوى العام للأسعار يتأثر بالتغير في كمية النقود ومن ثم فان أي تغير في وضعية ميزان المدفوعات يعدل أليا بالتغير في الاسعار الداخلية.

ففي حالة الفائض، فانه يحدث دخول للذهب للاقتصاد المحلي يتسبب في زيادة عرض النقود الذي يؤدي حسب نظرية كمية النقود الى ارتفاع المستوى العام للأسعار الداخلية، وهو ما يدفع لت ارجع تنافسية الصادرات وقلة الطلب عليها في مقابل تزايد الطلب على الواردات كبديل للسلع المحلية مرتفعة الاسعار، وهو ما يتسبب في تلاشي الفائض في ميزان المدفوعات تدر يجيا حتى العودة لحالة التوازن.

1.2- ألية التعديل السعري في ظل نظام الصرف المرن: في ظل نظام الصرف المرن، يتسبب العجز في ميزان المدفوعات في تراجع الطلب على العملة المحلية وزيادة المعروض منها مما يدفع الى تراجع قيمتها بشكل يزيد من التنافسية السعرية

للصادرات التي يرتفع الطلب عليها في مقابل تراجع الطلب على الواردات التي تصبح مرتفعة الاسعار، وهو ما يعني تلاشي العجز وعودة ميزان المدفوعات تدريجيا لحالته التوازنية.

1.3- ألية التعديل عن طريق الدخل:

تنص هذه الألية التي تأتي في اطار التحليل الكينزي الذي يفترض تواجد الاقتصاد في وضعية ما دون التشغيل الكامل. ومن ثم فانه وبناء على مفهوم الية المضاعف فانتغي ار في مستوى التجارة الدولية يؤثر على مستوى الدخل القومي الذي بدوره يؤثر على طلب الواردات.[1]

و عليه فان زيادة قيمة الصادرات يتسبب في زيادة قيمة الدخل القومي بقيمة تعادل ما يعرف بمضاعف التجارة الخارجية، في حين أن زيادة الدخل القومي سوف تدفع عن طريق الميل الحدي للاستيراد الى تزايد الطلب على الواردات، وهو ما يدفع لتلاشي الارتفاع السابق في قيمة الصادرات تدريجيا وعودة ميزان المدفوعات لحالته التوازنية.

2. التعديل عن طريق ادوات السياسة الاقتصادية :

يمكن تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق تطبيق سياسات معينة في حالة عدم تحقق فعالية الية التعديل الالي خصوصا إذا لم تتوفر الافتراضات التي تبنى عليها بالأساس.

و يعتبر تحقيق التوازن في مي ازن المدفوعات بمثابة التوازن الخارجي لاقتصاد الدولة، في حين ان التوازن الداخلي يعنى بمؤشرات النمو، البطالة، وضعية الميزانية ومعدل التضخم وبالتالي ففي إطار السعي لتحقيق التوازن الاقتصادي العام يتوجب على صناع قرار السياسة الاقتصادية اختيار السياسات الملائمة التي تمكن من تحقيق كلا التوازنين كما يبرز فيما سيأتي:[2]

1.2- السياسة المالية:

تطبق السياسة المالية في شكلها التوسعي في حال ما اذا كان ميزان المدفوعات في حالة فائض، لأنها تدفع الى زيادة الطلب على الواردات بما يمكن من تلاشي فائض الصادرات من الواردات في حين انها تطبق في شكلها التقليدي اذا ما كان ميزان المدفوعات في حالة عجز لأنها تساهم في الحد من الطلب على الواردات الى مستوى يوازي قيمة الصاد ارت لتحقيق توازن مي ازن المدفوعات. [3]

و باعتبار السياسة المالية التوسعية فعالة في تحقيق التوازن الخارجي في حالة فائض، فإنها تكون فعالة في تحقيق التوازن الداخلي اذا كان الاقتصاد المعني في حالة انكماش لأنها تساهم في دفع الطلب الكلي للارتفاع بما يساهم في انعاش الاقتصاد المحلي، لكنها لن

[1] زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر، 5662، ص02

[2] علي عبد الرضا حمودي العميد، المداخل الحديثة في تصحيح اختلال مي ازن المدفوعات، البنك المركزي الع ارقي –المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص 2

[3] دومينيك سالفاتور: الاقتصاد الدولي، ترجمة: محمد رضا علي العدل وعبد العظيم انيس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص ص 166-168.

تكون فعالة في تحقيق التوازن الداخلي اذا كان الاقتصاد في حالة تضخم لأنها ستدفع حينئذ الى تزايد معدلات التضخم لمستويات مرتفعة.[1]

أما السياسة المالية المقيدة الفعالة في تحقيق التوازن الخارجي في حالة العجز، فإنها تساهم في تحقيق التوازن الداخلي إذا كان الاقتصاد في وضعية تضخم لأنها سوف تدفع لتراجع الطلب الكلي المحلي لكنها لن تكون فعالة في تحقيق التوازن الداخلي إذا كان الاقتصاد المحلي في حالة انكماش لأنها حينئذ سوف تزيد من تراجع الطلب الكلي ومن ثم دخول الاقتصاد المحلي في حالة انكماش قصوى قد تصل به الى مرحلة الكساد.

2.2- السياسة النقدية:

تساهم السياسة النقدية في تعديل اختلال ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف الثابت عن طريق سياسة تخفيض قيمة العملة التي تؤثر على الاسعار النسبية للسلع المحلية والاجنبية وبالتالي التأثير على حكة الصادرات والواردات. اذ ان تواجد ميزان المدفوعات في حالة عجز يدفع صناع القرار الى تخفيض قيمة العملة بما يمكن من اعطاء تنافسية الصادرات لترتفع قيمتها في مقابل تر اجع الطلب على الواردات التي تصبح مرتفعة الاسعار بالنسبة للداخل وبالتالي عودة ميزان المدفوعات لحالته التوازنية.

وتتحقق فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة في تصحيح عجز ميزان المدفوعات في حال تحقق ما يعرف بشرط مارشال –ليرنر الذي يشير الى ضرورة ان يكون مجموع القيم المطلقة للمرونة السعرية للصادرات والمرونة السعرية للواردات اكثر من1.[2]

خلاصة الفصل:

[1] دومينيك سالفاتور، مرجع نفسه، ص ص 166-168.

[2] دومينيك سالفاتور، مرجع نفسه، ص ص 166-168.

مما سبق ذكره يمكن القول أن أسعار البترول مرت بعدة تطورات، جعلت لهذا الأخير عدة أنواع حسب تكلفة الإنتاج ونوعية البترول وكذلك مناطق الإنتاج والتصدير، ويتحدد سعر البترول ويتأثر بالعديد من العوامل.

ومن خلال هذا كله نستخلص مايلي:

- إن البترول مادة معرضة للنفاذ.
- انه يتأثر بالعديد من العوامل سواء كانت سياسية أو اقتصادية.
- إن أسعاره تتحكم فيها جملة من العوامل وأهمها العرض والطلب و كذلك المنظمات الدولية.
- أصبح البترول أو ما يطلق عليه بالذهب الأسود يستخدم كسلاح من اجل سيطرة والهيمنة على الدول.

و من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل نستخلص أن ميزان المدفوعات هو أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للدولة، بحيث يساعدها في التخطيط والتوجيه في العلاقات الاقتصادية بين الدول، و المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماج في الاقتصاد الدولي و بذلك فهي تقيس قدرة الاقتصاد و قابليته ودرجة انسجامه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، من خلال التجارة الدولية التي تعكس حجم و هيكل الصادرات و الواردات، من خلال ميزان المدفوعات الذي يعد واحد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يتم من خلالها حساب معدل نمو اقتصاد لدولة ما

الفصل الثاني:

تحليل أثر تقلبات اسعار البترول على ميزان المدفوعات

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري عدة تقلبات و صدمات خلال العقد الأخير بسبب تأثره بالصدمات الخارجية ومن أهمها تقلبات أسعار البترول بسب اعتماد اقتصاده بشكل كبير على المحروقات، و عليه في هذا الفصل سنحاول دراسة تطور ميزان المدفوعات و أسعار البترول خلال الفترة 2014-2020.

المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات للفترة 2014-2020

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات للفترة 2014-2016.

أولا: أسعار البترول خلال الفترة 2014-2016.

يتعرض البترول كأي سلعة أخرى إلى تقلبات أسعاره في السوق العالمية وكذلك إلى الصدمات التي من شأنها تؤثر على الطلب والعرض العالمي .

و من خلال الجدول التالي سنرى الأسعار السائدة خلال تلك الفترة:

الجدول رقم (02-03): أسعار البترول خلال الفترة 2014-2016. الوحدة: دولار/ البرميل

السنوات	2014	2015	2016
سعر البترول	100.23	53.07	45.01

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات: 2014، 2015، 2016.

تحليل الجدول:

نلاحظ من خلال الجدول أن أسعار البترول شهدت انخفاض حاد خلال فترة الدراسة أي من سنة 2014 إلى سنة 2016 حيث انتقلت من 23.100 دولار للبرميل إلى 07.53 دولار خلال سنة 2015 و في سنة 2016 انخفضت إلى 01.45 و هذا راجع إلى عدة أسباب سنذكرها في تحليل كل سنة.

ما يلاحظ على سنة 2014 نجد أن الأسعار البترول وصلت إلى أرقام قياسية قدرت ب 23.100 دولار للبرميل خلال النصف الأول من نفس السنة، بينما شهدت الأسعار في النصف الثاني السنة انخفاض في الأسعار ب 38.90 دولار للبرميل وهذا الانخفاض قدره 1,47 بالمائة، وهذا نتيجة انخفاض الأسعار في الثلاثي الرابع لسنة 2014 إلى 38.75 دولار للبرميل.

حيث أرجعت منظمة الأوبك هذا الانهيار للأسعار إلى المضاربة في الأسواق، وان هذا الهبوط المفاجئ في الأسعار يعود إلى تأمر لخفض الأسعار وليس بسبب عوامل اقتصادية فقط ومحاولة سلب مكانة منظمة من خلال ظهور النفط الصخري لمنافسة النفط العادي وبرغم ذلك أبقت منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يوميا ويعتبر

بمثابة عقاب جماعي، حيث اتفق كبار المنتجين في العالم والولايات المتحدة الأمريكية رغم خسارتها من النفط الصخري على خفض الأسعار من اجل معاقبة روسيا اقتصاديا بسبب موقفها من الأزمة أوكرانية وكذلك معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها فأصبحت لديها قدرة اكبر على بيع نفطها في الخارج.

واستمر الانهيار في الأسعار حتى وصل إلى 07.53 دولار للبرميل سنة 2015 مما شكل أزمة نفطية.

بقيت الانهيارات مستمرة من سنة إلى أخرى حيث أخذت اتجاه تنازلي وقد سجلت اقل سعر له سنة 2016 ب 01.45 دولار للبرميل وهذا راجع للعديد من الأسباب نلخصه في:

- صعود الولايات المتحدة كمصدر للبترول حيث برزت خلال الفترة 2012 إلى 2015 زادت الولايات المتحدة إنتاجها النفطي من عشرة ملايين إلى 14 مليون برميل يوميا متخطية بذلك كلا من روسيا والسعودية على رأس قائمة الدول الأكثر إنتاجا للبترول .
- زيادة الإنتاج في العراق بالرغم من الصراعات التي يشهدها هذا البلد، تمكن العراق من زيادة إنتاجه من النفط الخام من 3.3 إلى 3.4 مليون برميل يوميا.
- عودة إيران إلى تصدير النفط بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "5+ 1" ومن خلالها تم رفع جزء كبير من العقوبات الدولية المفروضة على إيران، وبذلك تمكنت هذه الدولة من الوصول إلى أسواق النفط الدولية بشكل أسهل .
- احتكار الأوبك لم يعد فعالا اتفق أعضاء منظمة الأوبك الثلاثة عشر، ومن بينهم السعودية و العراق و إيران و نيجيريا و فنزويلا، على إنتاج مشترك يقدر ب 3.32 مليون برميل يوميا، وبهذا تتحكم المنظمة في ثلث الإنتاج العالمي للنفط، المقدر ب 97 مليون برميل يوميا.

ثانيا: أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة التي تعكس وضع التجارة الخارجية للدولة ومدى قدرتها على المنافسة الخارجية ولهذا سوف نتطرق بالتفصيل إلى تطور رصيد ميزان المدفوعات و كذلك تطور العناصر المكونة له.

الجدول رقم (02-04): أسعار البترول و أثرها على ميزان المدفوعات.

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات / مليار دولار	سعر البترول / دولار للبرميل
2014	0.4	100.23
2015	18.08-	53.07
2016	26.13-	45.0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات: 2014، 2015، 2016.

تحليل الجدول: نلاحظ من الجدول إن ميزان المدفوعات كان في حالة شبه توازن حيث سجل 459 مليون دولار سنة 2014 مع بداية الأزمة النفطية ثم اخذ الأمر بالتفاقم أكثر حيث تهاوت أسعار البترول لتصل إلى 07.53 دولار و تسجيل عجز في الميزان بقيمة 08.18 مليار دولار سنة 2015.

لتصل إلى عجز قدره 03.26 سنة 2016 و انهيار في الأسعار بلغ 01.45 دولار للبرميل.

بالإضافة إلى ذلك هناك ارتفاع كبير في فاتورة الواردات وعدم القدرة على التقليص فيها بشكل كبير مما جعل عوائد الصادرات البترولية غير قادرة على تغطيتها وبهذا أثرت على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

الشكل رقم (02-04): أسعار البترول و أثرها على ميزان المدفوعات

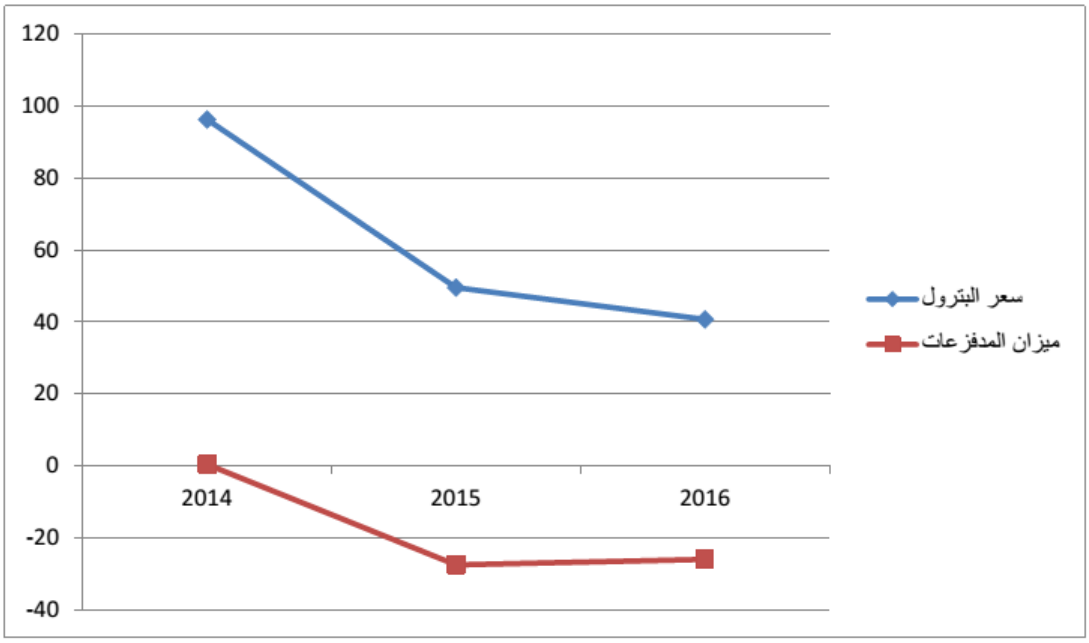

من اعداد الطلبة بالاستعانة من الجدول 1-2

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على توازن ميزان المدفوعات للفترة 2017-2020.

الفرع الأول: أسعار البترول خلال الفترة 2017-2019.

خلال هذه الفترة تعرضت أسعار البترول إلى المزيد من التقلبات يعرضها لنا الجدول التالي:

الجدول رقم (03-05) : أسعار البترول في سنوات 2017، 2018، 2019، 2020

السنة	2017	2018	2019	2020
سعر البترول	53.01	71.5	64.3	59.21

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقارير سنوية لبنك الجزائر.

تحليل الجدول:

في سنة 2017 شهد سعر البترول ارتفاعا ملحوظا حيث وصل إلى سعر 53.01 دولار للبرميل، ليصل إلى 71.5 دولار للبرميل في سنة 2018 لينخفض في السنة التالية و يسجل سعرا قدره 3. 64 دولار للبرميل.

و كانت هذه هي بعض العوامل التي أدت إلى ارتفاع و انخفاض سعر البترول:

- اتفاق أعضاء منظمة اوبك على خفض الإنتاج و تنفيذه سنة 2017.
- فرض عقوبات اقتصادية على إيران.
- الإبقاء على سقف الإنتاج في سنة 2018 أدى إلى زيادة الأسعار و إضافة عقوبات جديدة على إيران.
- الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين
- تراجع النمو الاقتصادي الصيني

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات.

كان لتقلبات أسعار البترول اثر كبير على ميزان المدفوعات وهذا ما سنعرضه في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-06) : اثر أسعار البترول على ميزان المدفوعات

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات / مليار دولار	سعر البترول / دولار للبرميل
2017	21.76-	53.01
2018	15.82-	71.5
2019	16.93-	64.3
2020	23.83-	59.21

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على تقارير سنوية لبنك الجزائر

تحليل الجدول:

في سنة 2017 نلاحظ أن ارتفاع أسعار البترول الذي يقدر ب 53.01 دولار للبرميل أدى إلى انخفاض العجز مقارنة بسنة 2016، حيث بلغ عجز ميزان المدفوعات 21.76 مليار دولار.

و انخفاض العجز راجع إلى ارتفاع العائدات النفطية و استمر انخفاض العجز ليصل إلى 15.82 مليار دولار سنة 2018 مع ارتفاع سعر البترول ليصل إلى 71.5 دولار للبرميل، كما سجلت الواردات في أخر سنتين انخفاضا محسوسا ساهم في انخفاض العجز.

في سنة 2019 سجل ميزان المدفوعات عجزا بقيمة 16.93 مليار دولار و انخفض سعر البترول ليصل إلى 64.3 دولار للبرميل، مما أدى إلى زيادة قيمة العجز و كذلك ارتفاع محسوس في الواردات في هذه السنة.

وفي سنة 2020 سجل ميزان المدفوعات عجزا بقيمة 23.83 مليار دولار و انخفض سعر البترول ليصل إلى 59.21 دولار للبرميل، مما أدى إلى زيادة قيمة العجز و كذلك ارتفاع محسوس في الواردات في هذه السنة.

الشكل رقم(02-05): اثر أسعار البترول على ميزان المدفوعات.

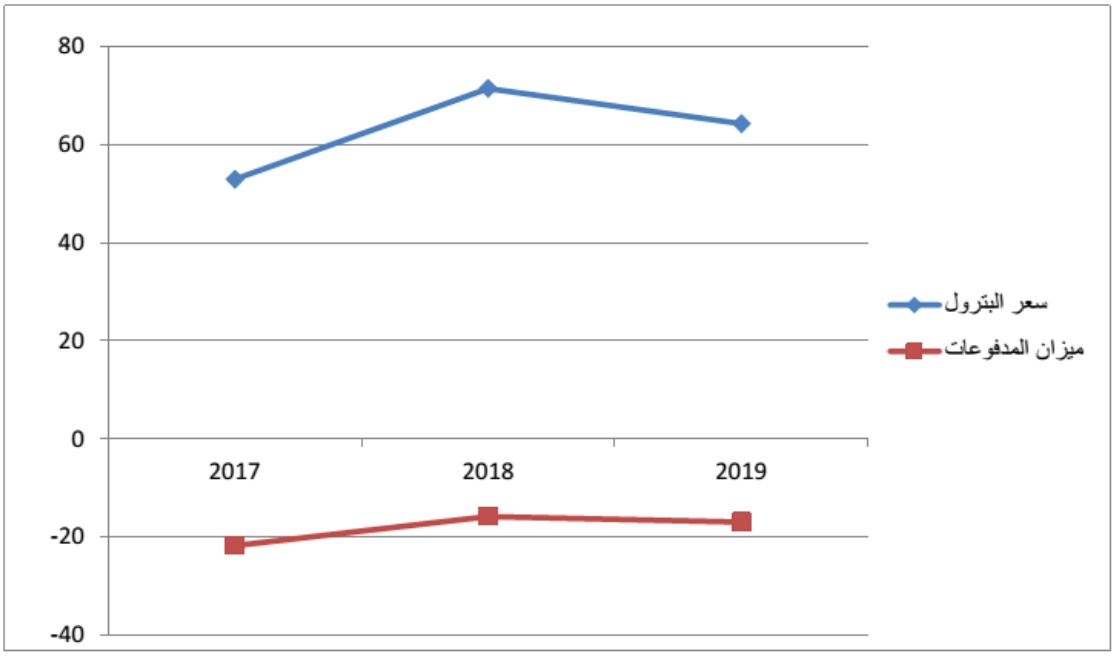

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول 3-4

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير لأسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري.

في هذا المبحث سنقوم بشرح طريقة إنشاء نموذج قياسي باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ardl.

المطلب الأول: الطريقة و الأدوات المستعملة

تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ardl المطورة من طرف 2001al et pesaran، في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العلاقة بين المتغيرات، نظرا لسهولة تطبيقها.

هذه المنهجية لا تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، إذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات:

- كلها مستقرة عند المستوى.
- كلها مستقرة عند المستوى الأول.
- بعضها مستقر عند المستوى و البعض الآخر عند المستوى الأول.

كما يمكن استخدامها في حالة السلاسل الزمنية القصيرة، فضلا على إمكانية الحصول على تقديرات على المدى القصير و الطويل.

و نموذج ardl يكتب بالصيغة التالية:

$$y_{t=\alpha+\sum_{i=1}^{p} y_i y_{t-i}+\sum_{j=1}^{k} \sum_{i=0}^{q} .\beta_{ij} X_{j.t-i}+\varepsilon_t}$$

ولتطبيق المنهجية يجب المرور بهذه المراحل:

- تحليل الاستقرائية
- إجراء اختبار الحدود.
- تقدير المعاملات طويلة الأجل.
- تقدير نموذج تصحيح الخطأ.
- تشخيص النموذج من خلال إجراء اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

المطلب الثاني: الأسلوب القياسي المتبع في الدراسة.

الفرع الأول: دراسة الاستقرائية:

كما سبق و أن ذكرنا أن منهجية ardl تستعمل بدون التركيز على ما إذا كانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول أو عند المستوى، لكن يجدر بنا التأكد من أن كل المتغيرات غير مستقرة عند الفرق الثاني، ذلك أن الافتراضات التي يقوم عليها اختبار الحدود هي أن المتغيرات يجب أن تكون مستقرة إما عند المستوى i(0) أو عند الفرق الأولى i(1)، لذلك يتعين علينا إجراء اختبارات الاستقرار للتأكد من عدم وجود متغيرات بدراستنا تستقر عند الفرق الثاني واختبارات جذر الوحدة هي متعددة و أشهرها اختبار ديكي فولر المطور 1(adf).

الفرع الثاني: إجراء اختبار الحدود:

بعد التأكد من درجة استقرارية متغيرات البحث، سيتم إجراء اختبار الحدود.

الفرع الثالث: تقدير المعاملات طويلة الأجل:

بعد التأكد من استيفاء الشروط الأولية لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة، والتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بواسطة اختبار الحدود، نقوم بتقدير المعاملات الطويلة الأمد بواسطة طريقة المربعات الصغرى (ols).

الفرع الرابع: تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد كشف اختبار الحدود على وجود علاقة تكامل مشترك، فمن الضروري تقدير نموذج تصحيح الخطأ، لتحليل وتشخيص معامل سرعة تعديل العلاقة، حيث تشير الدراسات إلى أن هذا المعامل يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرين إذا توفر فيه شرطيين أساسين، هما سلبية ومعنوية هذا المعامل، و نموذج تصحيح الخطأ يكتب بالشكل التالي:

$$\Delta y_t\, \alpha + \sum_{i=1}^{p-1} y_i \Delta y_{t-i} + \sum_{j=0}^{k} . \sum_{i=0}^{q-1} \beta_{ij} \Delta X_{j.i-i} - \varphi ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

الفرع الخامس: تشخيص النموذج:

من خلال إجراء اختبار الارتباط الذاتي للبواقي، باستعمال :

.Breusch-godfrey serial correlation lm test

و اختبار عدم التباين باستعمال:

.Heteroskesdqcity test Breusch-godfrey

و اختبار التوزيع الطبيعي باستعمال:

.Jarque-bera test

بالإضافة إلى إجراء اختبار ثبات النموذج والمتمثل في كل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي cuzum و اختبار مربع المجموع التراكمي cusumsq1

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل السابق نجد أن ميزان المدفوعات الجزائري هش كونه يعتمد على البترول بشكل لا منطقي. فلقد كان يعتمد على مصدر دخل واحد و عند حدوث الأزمة من بداية سنة 2014 اثبت ذلك على ارض الواقع.

إن ميزان المدفوعات يحتاج إلى مصادر دخل متنوعة ليحافظ على استقراره، او سيكمل سلسلة العجز التي بدأها سنة 2015.

الخاتمة

خاتمة عامة:

إن البترول أكثر من مجرد مصدر للطاقة، حيث تتجلى أهميته الاقتصادية في كونه سلعة إستراتيجية تعتمد عليها كل الدول، فالتغيرات في أسعاره أصبحت محددا للتطور الاقتصادي لتلك الدولة التي تحددها العديد من عوامل السوق.

في دول مصدرة للبترول كالجزائر و اعتمادها الكبير عليه كمصدر للدخل جعل لتغيرات أسعاره اثر كبير و واضح، و في دراستنا هذه حاولنا إظهار ذلك الأثر و بيان حجمه.

ففي السنوات التي كان فيها سعر البترول عاليا حققت الجزائر فائضا في ميزان مدفوعاتها، لكن مع انخفاض الأسعار في فترة الدراسة حققت الجزائر عجزا في كل تلك السنوات، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يعيش حالة أزمة بسبب اعتماد اقتصادها على البترول بشكل كبير هذا ما أكدته دراستنا المتواضعة.

أولا نتائج الدراسة:

- يعتمد الاقتصاد الجزائري على عائدات البترول بنسبة 98 بالمائة.
- عدم استغلال البحبوحة المالية قبل الأزمة في خلق اقتصاد لا يعتمد على سلعة واحدة
- وجود علاقة طردية بين أسعار البترول و ميزان المدفوعات.
- عدم التأقلم السريع مع التغيرات و بطئ الإجراءات من طرف الدولة.
- ضعف الاقتصاد الجزائري و هشاشت ه في مواجهة الأزمات.
- الأنشطة الاقتصادية الأخرى مساهمتها شبه منعدمة

ثانيا التوصيات:

- حتمية بناء أنشطة اقتصادية مصدرة خارج القطاعات البترولية.
- الاهتمام بالقطاع السياحي دون الحاجة لذكر الأسباب فبيساطة الجزائر بحجم قارة.
- البداية في وضع مشاريع صناعية تضع الأساس لانطلاق الجزائر الصناعية.
- تقليص الواردات بسلع محلية الصنع تكون بسعر اقل و جودة عالية.
- الاهتمام بالطاقات المتجددة.

ثالثا أفاق الدراسة:

تتجلى آفاق الدراسة من خلال ما توصلنا إليه من نتائج و اقتراحات التي كانت بناءا على تحليل تغيرات

أسعار البترول و أثرها على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2014-2020 نتمنى إن تكون أساسا لدراسات مستقبلية نذكر منها:

- دور التنويع في علاج عجز ميزان المدفوعات الجزائري.
- اثر تنويع الصادرات على المدفوعات الجزائري.
- السياحة في الجزائر و مساهمتها في ميزان المدفوعات

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- الكتب العلمية:

1. أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي ج1، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013.
2. نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي، الجزائر، دار بلقيس، 2011.
3. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
4. جميل مُحَمَّد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، ط 1، دار الأكاديميين، الأردن، 2014.
5. أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية وبيروت العربية، 1990.
6. دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.
7. أمين هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، عمان، إثراء للنشر والتوزيع، 2010.
8. عادل احمد حشيش، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2001-2002.
9. مُحَمَّد زكري شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، د س.
10. ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.
11. دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري، الأردن، 2013.
12. زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر، 5662.
13. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقيات الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، مصر،2000.
14. كامل بكري، الاقتصاد الدولي "التجارة الخارجية والتمويل"، دار النشر الجامعية، مصر، 2002.
15. مُحَمَّد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة: مصر، 2006.
16. حسان خضر، ميزان المدفوعات ودوره في آلية الإصلاحات ،المعهد العربي للتخطيط الكويت.
17. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993.

2- المطبوعات الجامعية:

1. مُحَمَّد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
2. مُحَمَّد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1725.
3. علي عبد الرضا حمودي العميد، المداخل الحديثة في تصحيح اختلال مي ازن المدفوعات، البنك المركزي الع ارقي –المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
4. دومينيك سالفاتور: الاقتصاد الدولي، ترجمة: مُحَمَّد رضا علي العدل وعبد العظيم انيس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

3- الرسائل الجامعية:

1- قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009/2008.

2- قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الكلية في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،2008-2009

3- دواح بلقاسم ويعقوب مروة، مداخلة بعنوان: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري، مابعد البترول: المبادلات التجارية الأورومتوسطية، جامعة مستغانم، أكتوبر2018.

4- بوبكري رقية، عرباوي نور ليقين، مدى تأثير تقلبات اسعار البترول على الاقتصاد الج ازئري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وتسيير بترولي LMD، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 5615.

5- فوزية غالب عمر، د ارسة تذبذب اسعار النفط على المستوى العالمي والتحليلي الاحصائي للسلسلة الزمنية 5666-5667، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ال اربع والثلاثون، المجلد التاسع، البصرة: العراق، 5615.

6- عماد سالم مُحَمَّد أبوميري، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2014/2000، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2016.

7- أحمد الفاسي رابحي-نور الدين قدع، دور السياسة التجارية في علاج ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1970 - 2019)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العموم الاقتصادية والتجارية وعموم التسيير، علم العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، 2020، 2021.

8- بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2016-2017.

9- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل عالجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَمَّد خضير بسكرة، سنة2014-2015.

10- منهوم بقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970- 2009، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، سنة 2012- 2013.

11- رفيق نزاري": "الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصاي، دراسة حالة تونس و الجزائر و المغرب" ،ماجستير (غير منشوره) علوم إقتصادية ،جامعة تلمسان، 2011.

12- كريمة قويدري: الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية ،مدرسة دكتوراه (غير منشورة)، بتلمسان، 2011.

13- بودريعات يونس: تأثير تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2015، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود و مالية دولية، جامعة مُحَّد الصديق بن يحي- جيجل-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم: علوم الاقتصادية، 2017.

14- أسماء عدائكة، سياسة التجارة الخارجية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي (مجلس التعاون الخليج العربي...أنموذجا)، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي وإدارة منظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية، 2020/2019.

15- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

4- المجلات:

1- عماد الدين مُحَّد المزيني، العوامل التي أثرت على أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، غزة، المجلد 15، العدد 1، 2013.

2- حاجي سمية، مفتاح صالح، السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات (1990- 2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 9، المجلد الأول، الجزائر، 2017.

الحمد لله